

التغير الاجتماعي

نظريا وتطبيقيا

(١)

في مفهوم التغير ومناهجه

د. عبد القادر عرابي

د. عبد الله الهماوي

(أ)

في مفهوم التغير ومناهجه

د. عبد القادر عرابي

د. عبد الله الهمالى

قلما تباينت آراء علماء الاجتماع ، فيما بينها كما هي الحال في تحديد مفهوم التغير الاجتماعي ، كما أن الاهتمام الذي حظي به هذا المفهوم بين الحريين الكونيتين ، وخصوصا بعد ظهور وتطور الاتجاهات البنائية الوظيفية ، والوضعية المحدثه ، ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم تساهم في توضيحه ، بقدر ما زاده غموضا .

والحقيقة ، أن القارىء لا يحتاج كثيرا ليتبصر كم هي الصعوبات التي تحف هذا المفهوم .

لقد أضحى مفهوم التغير فلسفة حياتية ، وأسلوبا في الحياة ، ومصدرا لنظريات واجتهادات عدة ، قلما تهتم به من حيث مصدره الفلسفي المثالي ، بقدر ما تستند اليه في تحليل معطيات التغير الاجتماعي وبيان التغيرات الكمية والكيفية في المجتمع .

ولا غرو في أن مسألة التغير الاجتماعي هي موضوع العصر . وقد أضحت مسألة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ليست قومية فحسب ،

وانما عالمية • وعلى حلها يتوقف مستقبل المجتمع الانساني وسلامته •
ولعل جل الصعوبات التي يواجهها هذا الموضوع تمكن في عدم القدرة
على استكشاف المتغيرات القومية والعالمية ، والكمية والكيفية ،
المتحركة في عملية التغير ، ناهيك عن المعطيات الحضارية ، التي تؤثر
في منهج وأساليب وكيفية تحقيق التغير الاجتماعي ، الذي لا بد وأن
يتكيف وذاتية المجتمع •

ان أية فلسفة للتغير لا تأخذ المعطيات الحضارية ومستوى تطور
العلاقات الاجتماعية والاتاجية بعين الاعتبار ، لا يكتب لها النجاح •
ان هذا المنطلق هو أحد الشروط الاساسية للتغير ، ولا يتفق بالضرورة
مع فلسفات التغير أو استراتيجيات التنمية التي يروج لها الاقتصاديون
السياسيون البرجوازيون والتي تعتمد على توطين الصناعة في مجتمعات
لا تسجّم من حيث واقعها الاجتماعي والحضاري ، وتطور القوى
الاتاجية مع أساليب التغير ، القائمة على استيراد التكنولوجيا الاجنبية •

وقد اتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن منهج التغير القائم
على التراكم الكمي للتقدم التقني لا يؤدي بالضرورة الى تعزيز حرية
الانسان ، بل على النقيض من ذلك ، لقد عززت التكنولوجيا من تسلطها
على الانسان وتجاوز سلطتها حدود المجتمعات البرجوازية لتلقي
بتبعاتها على كاهل المجتمعات المستغلة • على أنه من الخطأ أن يفهم من
وراء ذلك رفض التكنولوجيا كوسيلة من وسائل التقدم • ان ذلك
يصدق على التقدم التكنولوجي الكمي وليس الكيفي • فالتكنولوجيا
يمكن أن تكون أداة لقهر الانسان أو لتعزيز حريته ، ولكن ذلك يتوقف
على كيفية تنظيم العلاقات الاجتماعية والاتاجية وعلى توظيف التقدم
التكنولوجي في سبيل حرية الانسان وسعادته • ولعل أهم ما يبرر
تحفظنا حيال مناهج التغير المعروفة هو أن الاقتصاديين السياسيين في

عالمنا المقهور يحاكون أساليب التغير الغربية محاكاة عمياء ، متناسين أن لكل حضارة انسانية تكنولوجيايتها الخاصة ، ومتجاهلين الظروف التاريخية والحضارية المتميزة تماما عن واقع المجتمعات الغربية .

ومما يزيد في أهمية هذا المفهوم هو أننا نعيش في عالم تتباين خريطته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما بينها ، وكادت الصراعات الاجتماعية تأخذ فيه شكلا عموديا وليس أفقيا ، كما كان متوقعا - في المدى القريب على الأقل - ، فزادت الهوة بين المجتمعات المستغلة من جهة ، والمستغلة من جهة أخرى ، الامر الذي جعل مسألة التغير تبدو أكثر إلحاحا من أي وقت مضى .

اضافة الى ذلك أن التنبؤات المتعلقة بالتحويلات البنيوية في المجتمعات المستغلة ، التي نهبت ثرواتها وشوهت أبنيتها الاجتماعية ، لا تدفعنا الى التفاؤل بمستقبلها ، ذلك أن الظروف والعلاقات الموضوعية والتاريخية التي خلفها الاستعمار ما زالت تشكل عائقا أساسيا أمام عملية التغير الاجتماعي . ان العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتقسيم العالمي للعمل ، القائم على التحكم باقتصاديات المجتمعات المستغلة واخضاعه لآلية السوق الرأسمالي هي مسألة لا بد من التغلب عليها ، والتصدي لها بكل الوسائل ، ان المجتمعات المستغلة ما زالت تشكل مجالا حيويا اقتصاديا للدول الرأسمالية ، واذا لم تتحطم هذه العلاقة ، فلا سبيل الى التقدم .

وكما يتضح ، فان مفهوم التغير يكتسب أهميته من خلال علاقته الوثيقة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وبذات الوقت فان المفاهيم والمصطلحات الاخرى « كالنمو » و « التقدم » و « التطور » غالبا ما تنطوي على نفس الدلالات ، ولا يتميز بعضها عن بعض الا نسبيا ، ومن حيث سرعة واتجاه التغير ، وشموليته للبناء الاجتماعي كافة أو لجزء منه . ونلاحظ على النظريات السوسيولوجية الاولى « ان

مفاهيم « التغير » و « التطور » و « النمو » و « التقدم » كانت تختلط في بعض الاحيان ، وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها ، ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا « (١) . وحتى في تعريف الامم المتحدة لمفهوم « التنمية » نجد الالتباس قائما بين مفهومي التنمية والتغير . وحول ذلك نقرأ : « ان مشكلة الاقطار المتخلفة ليست التقدم وحده ، بل التنمية . والتنمية هي التقدم مع التغير ، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي ، وهو كافي كما هو كمي » (٢) .

ان هذه المفاهيم ، وان تقاربت في معانيها ، الا أنه لا يجوز الخلط بينها ، نظرا للاختلاف في جذورها الحضارية والتاريخية .

وعلى سبيل المثال ، فان مفهوم « التقدم » المنبثق عن فلسفة التاريخ والمتأثر بفلسفة القانون الطبيعي ، ما لبث أن جرد من دلالاته الفلسفية ، بعد أن تطورت العلوم والتكنولوجيا ، وجعلت فلسفة التقدم تستند أولا وأخيرا الى التقدم التقني والتصنيع . وبهذه الصورة فان مفهومي التقدم والتغير مترادفان ، ويختلفان عن مفهوم النمو . « وقد استخدم مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماما في معظم المؤلفات السوسيولوجية الحديثة . أولا للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة ، هي المجتمعات الصناعية من ناحية وجميع المجتمعات من ناحية أخرى (التي تنتمي من نواح أخرى - الى مجتمعات شديدة التباين) وهي الريفية والزراعية أساسا وتتصف بانخفاض الدخول نسبيا ، وثانيا للاشارة الى العملية التي يتحول بها النوع الاخير الى مجتمعات صناعية » (٣) .

ان هذا التحديد « للنمو » شكلي . وليس تاريخيا . فالمجتمعات النامية هي تلك التي أعيت في تطورها الطبيعي ، وخضعت لمجتمعات

أخرى • وقد أسفرت هذه العلاقة عن تشويه بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • وعليه فإذا كان التقدم شريعة المجتمع ، فإن التخلف عكس التقدم ، وله أسبابه التاريخية والاجتماعية في استغلال المجتمعات المقهورة •

ان مقولة التخلف « ظهرت مع تكوين النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وانها مرتبطة بتقسيم العالم اقتصاديا من قبل الاحتكارات العالمية وجغرافيا من قبل الدول الامبريالية الكبرى • وقتئذ بالذات ظهر التقسيم العالمي للعمل الذي يناسب عصر الامبريالية ويشوه ميكانيكية الانتاج الاجتماعي في المستعمرات والبلدان المستقلة • وعندئذ بالتحديد ، بدأ التخلف الاقتصادي في المستعمرات والبلدان التي استقلت عن الدول المستعمرة »^(٤) وتتجلى المؤشرات النوعية للتخلف في علاقة التبعية الاقتصادية بالدول الامبريالية والاحتكارات العالمية ، هذه التبعية التي تعيق تحقيق الاستقلال السياسي الحقيقي »^(٥) • أما المؤشر النوعي الثاني المهم « هو غياب آلية انتاج واحدة تشمل كامل الاقتصاد الوطني أو كما يسمونه الاقتصاد المجرأ والمشتت »^(٦) • وهكذا فإن العلاقات الانتاجية ، بما فيها العلاقات الانتاجية الدولية تلعب دورا هاما في عملية التطور الاقتصادي واعاققتها ، وكذلك في تحديد مفهومي التغير والتخلف •

والحقيقة ، أنه مهما حاولنا تحديد هذه المفاهيم ، لن نفلح . طالما لا ننظر اليها في سياق عملية التطور التاريخي والاجتماعي ، والى تكوينها في اطار العلوم الاجتماعية الغربية • وغالبا ما أغفل العلماء هذه الحقائق ، فذهبوا لتحديد هذه المفاهيم نظريا ، دون أخذ المعطيات الموضوعية والتاريخية بعين الاعتبار ، مستندين في تعريفهم لمفاهيم التحديث والتنمية والتخلف الخ ... الى مؤشرات كمية كالدخل الفردي والانفجار السكاني ونسبة الولادات والوفيات والنظم الاجتماعية الخ ... وقد

غاب عن بصيرة هؤلاء أن هذه المفاهيم لا تخلو من الايديولوجيا ، لان تهمل العوامل التاريخية الفعلية للتخلف ، وقلما تنوه الى المعوقات الموضوعية للتغير ، والكامنة في تقسيم العمل العالمي ، وفي العلاقة الغير متكافئة بين المجتمعات المستغلة من جهة ، والمستغلة من جهة أخرى . ان هذه المفاهيم تنطوي على خلفية ايديولوجية ، لانها تستبعد الثورة ، وتؤكد على الاصلاح الجزئي ، وليس على التغير الكامل للمجتمع . كما أنها تصور التخلف ، كما لو كان كامنا في طبيعة المجتمعات النامية ، وليس تناجا للعلاقات التاريخية الظالمة .

انه مما لا جدال فيه ، أن التغير هو ناموس الحياة ، بغض النظر عن ماهية التغير ، سواء أكان ايجابيا أم سلبيا . ومع ذلك لا يجوز أن يقع الالتباس بين مفاهيمه المختلفة . وقد يكون ذلك متعمدا ، وغالبا ما يحصل ذلك عند علماء الاجتماع ، فتراهم نادرا ما يميزون بين هذه المفاهيم . وعلى سبيل المثال ، ان الثورة هي شكل من أشكال التغير ، لكنها تعني التغير البنيوي الجذري الشامل ، وغالبا ما تأخذ شكل العنف . كما أنها لا تحدث صدفة ، وانما لها أسبابها في العلاقات الاجتماعية والتاريخية للمجتمعات الانسانية ، فهي تناج الظروف الذاتية والموضوعية .

ومن هنا تأتي حتميتها ، وفرادة مفهومها ، وتسيّره عن مفاهيم التغير الأخرى . وبذات الوقت ، فانه من الخطأ أن نرى في الثورة مجرد التغير الشامل ، وانما أيضا البناء ، فهي تغيير من أجل البناء ، وتكوين الانسان ، باعتباره محور عملية التغير . ومما يميز التغير الثوري هو كونه يختزل الزمن والمراحل ، متخذاً من الانسان وتكوينه أساسا لعملية التغير . وهكذا ، فان التغير الثوري ينفرد عما سبقه من المفاهيم والمصطلحات ، التي تستخدم مفهوم الثورة مجازا ، ذلك أن الثورة تعني البناء المستمر والدائم لصالح الانسان وحرية .

وعلى أية حال ، فإن المهتمين بالتغير الاجتماعي ، قلما تساجلوا حول تحديد مفهومه ، مثلما اختلفوا في سبله ، وأولوياته ، ومعطياته ، فتساءلوا عن أفضل المناهج وأنجعها ، أهو الأسلوب الاشتراكي ، أم الماركسي ، أم الرأسمالي ، أم التسيير الذاتي ؟ وأين يبدأ التغير الاجتماعي ؟ وهل يتم تدريجيا ، أم دفعة واحدة ؟ وهل ينبغي تعبئة الموارد الاقتصادية بدلا من تعبئة البنى السياسية والاجتماعية ، أم لا بد من أن تنسجم البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية التغير ؟ كما لم يغفل العلماء دور التنمية الاجتماعية بالنسبة للتغير الاجتماعي . وحول ذلك كتب روبنسون : « لقد بدأ يزداد وضاحا ، أن التحسين في شروط الحياة الانسانية لا يمكن ، ببساطة ، انتظار تحقيقه في النهاية مع أهداف التنمية ، بل هو ، بالضرورة ، أحد شروطها ووسائلها . فيجب في النهاية أن تلتئم سياسات التنمية في استراتيجية مشتركة تضم بالإضافة الى الزيادة في كم العوامل الاقتصادية تحسينا في كيفها » (٧) .

ترى كيف يمكن التحسين في شروط الحياة الانسانية ؟ وما هي طبيعة هذه التحسينات ، التي يمكن أن تفرز في نهاية الامر ديناميكية العوامل الكمية ، وتخلق الحوافز النفسية عند المنتجين ؟ وإلى أي مدى ترتبط هذه التحسينات والحوافز بسنهج التغير ؟

ومما تجدر الإشارة اليه أننا نجد اليوم أساليب متعددة للتغير ، منها المنهج الماركسي والرأسمالي والاشتراكي ، ولنبحث فيها بإيجاز .

ان المنهج الماركسي يرى أن التحول الاجتماعي يحدث نتيجة للتغير الاقتصادي ، وهذا ما سنبحثه لدى معالجتنا لنظريات التغير ، أما لينين فقد طور نظرية ماركس الجدلية الى نظرية مكتملة الجوانب ، وساعده على ذلك ما شهدته من تطور ملموس في البنيان السياسي لروسيا السوفيتية المؤازر بالطبع لأي تطور في المجال الاقتصادي .

فالدولة - في رأي لينين - ينبغي أن تتطور لتصبح عاملاً مستقلاً كبيراً من عوامل النمو الاقتصادي وليس كما نظر إليها ماركس على أنه جزء من التكوين الاجتماعي الأعلى للمجتمع ، ان الدولة - في رأيه - هي التي تعمل على تكوين الفائض الاقتصادي ، وعلى توزيعه على الاستثمارات المختلفة . انها وهي تعمل يجب أن تتبع الأسلوب الاشتراكي في التنمية ، وهو الأسلوب القاضي باتفاق أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي في الأصول الانتاجية ، لانه على حد تعبير لينين نفسه ، ينبغي اقامة صرح صناعة العدد والآلات الكبيرة ، التي عن طريقها يمكن إعادة تنظيم الزراعة ، وبذلك نخلق البناء المادي للاشتراكية •

وتطبيقاً لآراء لينين وجب على الصناعات الرئيسية أو مفاتيح الصناعة - كما يسمونها أن تنمو وتتسع حتى يرتفع ويتزايد كل من سلع الانتاج و سلع الاستهلاك على حد سواء^(٨) •

ان منهج التغير المطبق في الاتحاد السوفيتي يعتمد على تطوير القطاع الاقتصادي ، وعلى استثمار رؤوس الاموال المتراكمة عند الدولة في قطاع الانتاج • فما ان قامت الثورة في الاتحاد السوفيتي ، حتى شرع المسؤولون السوفييت في تغيير البناء الاقتصادي ، وجمعة الانتاج الزراعي ، وتطويره ، وبناء الصناعة الثقيلة ، كل ذلك يتم من خلال التوسع في القطاع العام ، ومركزية الدولة في التنسيق بين القطاعات الانتاجية •

واذا كان المنهج السوفيتي يعتمد على مركزية التخطيط ، فان المنهج الرأسمالي يقوم على الاقتصاد المختلط ، أي على الجمع بين القطاعين الحكومي ورأس المال الخاص • ان هذا المنهج يجعل الحكومة تقوم بدور المساع للقطاع الخاص ، وغالباً ما تلجأ الحكومة في مثل هذه الاحوال الى التعاون مع رأس المال الاجنبي •

ان هذا المنهج يجعل هذه المجتمعات أكثر ارتباطا بالنظام الرأسمالي وعرضة للتقلبات والازمات الرأسمالية ، الى جانب ذلك كله فانه لا ينطوي على حوافز للمنتجين .

مما تقدم تبين لنا أن جل نظريات التغير ومفاهيمه انما وصلتنا عن الغرب . وما زالت مؤسساتنا العلمية متأخرة في هذا الميدان ، اللهم الا اذا استثنينا بعض المحاولات والتجارب في الوطن العربي ، والتي غالبا ما تميزت بطابع فوقي ، أكثر من ارتكازها الى القواعد الشعبية .

ولذلك ، فانه يتعذر الاخذ بهذه الاساليب كاستراتيجية علمية للتخلص من التخلف ، وذلك لأسباب عدة ، تتعلق بالتمايز الحضاري والتاريخي لمجتمعنا العربي أولا ، وبمستوى تطور قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية في مجتمعنا ثانيا ، وباختلاف فلسفتنا العلمية عن المجتمعات الغربية ثالثا . انه من العبث محاكاة سبل التطور الغربية ، وخصوصا بالنظر لاختلاف المعطيات الحضارية والتاريخية ، والتي تقتضي منهاجا منسجما مع واقعنا الاجتماعي .

بيد أن فشل هذه المشاريع ينبغي أن لا يثني عزيمتنا عن التفكير جديا في التخلص من واقع التخلف والحق بالمجتمعات الاخرى المتقدمة مع التأكيد على الكيفية وعلى السبل ، الملائمة لذاتية المجتمع العربي ، وايجاد تنظيم اقتصادي يشرك الشعب في الابداع^(٦) . ان اختصار زمن التخلف وحرق المراحل عملية ممكنة ، وخصوصا بالنظر الى الامكانيات، المادية والبشرية ، المتوفرة في الوطن العربي ، والتي تؤهله ليلعب دورا حضاريا في العالم ، اذا ما أحسن استغلال امكانياته وتنظيمها .

وفيما يلي نوجز أهم العوامل الضرورية لتحقيق التغير الشامل في الوطن العربي :

١ - تغيير البنية التعليمية :

ان النظم التربوية في الوطن العربي تقليدية ، ومسوخة عن نظم البلدان الغربية ، وفيها يتجلى الاغتراب الثقافي على أحسن وجه • ومالنا الا أن نتفحص المناهج التربوية كي نقف على مدى البؤس الفكري المستشري في مجتمعنا العربي •

ولذلك ان مؤسساتنا العلمية بحاجة الى فلسفة علمية جديدة ، والى مراجعة نقدية كفيلة بتحقيق قفزة نوعية في البنية التعليمية ، قائمة على التوسع الافقي في التعليم الفني والمهني ، الامر الذي يجعل العلوم كقوة انتاج ، تلعب دورا أساسيا في عملية التغير •

واذا كانت هذه البنية التعليمية تساهم في تقدم المجتمع ، فان النظم التربوية السائدة تكرر التخلف العلمي والحضاري • وحول ذلك كتب الدكتور جورج قرم قائلا : « ان توسيع الاجهزة التعليمية الذي حصل منذ أوائل الستينات لم يرافقه أي تحسن نوعي ، وقد أصبح العلم مجرد مدخل اجباري للحصول على وظيفة ثابتة مهما تواضع الراتب ، ونم ترتبط المؤسسات التعليمية فعليا بالتطورات المجتمعية وبنهضة ثقافته وتكنولوجية ... والى جانب ذلك فان القطاعات التعليمية المحلية لا توفر المهارات المطلوبة صناعيا وزراعيًا وعلميا بالاعداد الكافية وبالمستوى المطلوب لانجاح أي عملية تنمية ، ولا عجب في ذلك لان هذه القضية مربوطة ربطا وثيقا بالنمط التكنولوجي المتبع (١٠) ... ان هذه الفلسفة العلمية تضع حدا للاستخدام العشوائي للتكنولوجيا وتساهم في تطور قوى الانتاج وفي ربط المؤسسات العلمية بالمؤسسات الانتاجية » • وفي ما يختص بالتمادي في استعمال التكنولوجيا بطريقة عشوائية فلا بد من أن يزيد هذا العامل من اغتراب المجتمع العربي واهتزاز الهياكل الاجتماعية وجمود القدرة على الابداع والتوجيه البناء

والسيطرة على التطور ، اضافة الى تعميق الارتباط غير المتكافئ باقتصاد البلدان المتصنعة واهدار الطاقات والامكانات الذاتية ، كذلك توسيع الاختناقات في توفر اليد العاملة على كل المستويات ، أما المستوى التعليمي فهو في النهاية الذي يؤمن الاستقلال الوطني والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على مواجهة تحديات العصر ، لذلك فان المضي بأجهزة تعليمية تبقي على هامش التطورات المجتمعية ، هو أيضا اهدار لطاقات الامة وضياع لمستقبلها^(١١) .

٢ - تكامل الاقتصاد العربي ووحدته :

بعد مضي ما يزيد عن عقد من الزمن على مشاريع التنمية القطرية في الوطن العربي بات فشلها مؤكدا . فهي لم تتخض عن تحسين ملحوظ في البناء الاجتماعي والاقتصادي . ويصدق ذلك دون استثناء على مشاريع وخطط التنمية في الاقطار العربية النفطية ، التي ترتبط اليوم بالشركات الاحتكارية العالمية أكثر من أي وقت مضى .

ان ذلك يرجع الى واقع التجزئة العربية ، والى اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي وقوانينه ، والى نشأة الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العالمية المتنازعة فيما بينها حول استغلال العالم .

ولا سبيل الى تحقيق التقدم والاستقلال الاقتصادي في الوطن العربي ما لم يتوحد ويتكامل اقتصاديا فالوطن العربي يخترن كثيرا من الخامات والمواد الاولية تجعله يخترن زمن التخلف ويحرق المراحل ، اذا ما أحسن استخدامها . وفي هذا الصدد لا بد من الاستفادة من عائدات النفط « وتحويلها الى رأسمال تقني »^(١٢) ، ووضع « حد لاغتراب القطاع البترولي والمالي العربي »^(١٣) . ان دمج الثروة النفطية في الاقتصاد العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي

كفيلان بتحرير الاقتصاد العربي من التبعية وبوضع الاسس السليمة لقيام اقتصاد عربي مستقل . وحتى الآن لم تستخدم العائدات النفطية في عملية التنمية . ان مأساة القطاع النفطي العربي تكمن في أنه عزز من ارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي ، وعجز عن دمج القطاع النفطي في الاقتصاد القومي . وعليه فلا مخرج للمجتمع العربي من وافته الاقتصادي المتخلف الا اذا شكل كتلة اقتصادية واحدة . « فالتكامل الاقتصادي المدروس يؤثر تأثيرا كبيرا على مصادر التراكم الخارجية (والقطرية) التي يمكن استخدامها بشكل أكثر عقلانية . كما يساهم التكامل المدروس في حل مشكلة السوق ، اذ لا يقتصر نشاط المؤسسات الحديثة على تزويد سوق واحدة ، بل يشمل عددا أكبر من أسواق البلدان المشتركة » (١٤) .

كما لا بد لهذه الفلسفة الاقتصادية أن تعمل على « ازالة الازدواجية المتمثلة بوجود قطاع حديث وقطاع تقليدي ، وتطوير العنصر وتوجيهها » (١٥) . ان اعادة التوازن الى الاقتصاد العربي يتوقف على تخليصه من التبعية الاجنبية ومن واقع التجزئة ، وكذلك على طرح أساليب التنمية المتبعة حاليا جانبا ، والمعتمدة على استيراد التكنولوجيا والخبرات الاجنبية . « ان التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى بل هي ممارسة تدريجية يجب أن تشترك فيها جميع شرائح المجتمع وأن يرافقها نمو المستوى العلمي والثقافي في كافة قطاعات المجتمع » (١٦) .

٣ - كل هذه العوامل لا تأتي أكلفا ، ما دامت تبحث في التغير من خلال مؤشرات الكمية ، وتتجاهل العلاقات الانتاجية ، وضرورة تغييرها لصالح الانسان وحرية .

وثمة حقيقة أخرى ، لا يجوز تجاهلها ، وهي أن مفتاح التغير بيد الشعب . فاذا امتلك الشعب ثروته ، وتحرر من الاستغلال ، وخضعت

المؤسسات الانتاجية للادارة الذاتية ، عندئذ يمارس المنتجون الديمقراطية في مؤسساتهم ، ويشاركون في التخطيط للعملية الانتاجية . كما أنه من شأن هذه السياسة الانتاجية أن تحسن مناخ الانتاج وتعزز حرية المنتجين .

ولما كان من المسلم به أن استيعاب المجتمع للتكنولوجيا انما هي مسألة ترتبط بالبناء الحضاري والاجتماعي ، فان استراتيجية التنمية ، لا بد وأن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار وأن لا تنساق وراء برامج التنمية السائدة في دول العالم الثالث ، والتي تعتمد على التكنولوجيا والمهارات الاجنبية . ان هذه الاستراتيجية لا تنطلق من الواقع الاجتماعي ، ولذلك فهي تعتمد كلياً في تنفيذ مشاريعها على القوى العاملة الاجنبية ، ولا يتعدى دور هذه المجتمعات تمويل مشاريع التنمية .

ولذلك ، فان استراتيجية التنمية العربية ، لا يكتب لها النجاح ، الا اذا أخذت العوامل الفعلية الاقتصادية والاجتماعية ، والقوى الفاعلة الحقيقية ، والمؤثرة في عملية التغير ، وخصوصاً العوامل المنشطة والمعوقة للتغير بالاعتبار .

والحقيقة ، أن الدراسات العربية في هذا الميدان لم تفض عن شيء يذكر . وربما يكمن ذلك في غياب الرؤية الواضحة والنظرية الشاملة ، وكذلك التخطيط الاقتصادي الشامل على صعيد الوطن العربي . فمعظم البحوث العربية ، ما زالت تعتمد في دراستها للتغير على المناهج الغربية . وقلما نجد بحوثاً حول التغير ، تتسم بأفق استراتيجي ، شمولي ، تتناول التغير من زاوية التكامل القومي . على العكس من ذلك ، ان هذه الدراسات لا تبحث في التغير من الجانب التكاملي القومي ، بقدر ماتهتم به من حيث نتائجه ومظاهره .

ان هذه المنهجية لا تفتقر الى الافق الاستراتيجي فحسب ، وانما

هي عاجزة أيضا عن فهم وتحليل معطيات التغير . ولذلك فقد ظلت أسيرة
النزعة الاقليمية . وهي عندما تدرس التغير ، فلا تغنيها المتغيرات القومية
والدولية ، ولا الهوة القائمة بين المجتمع والتغير الجزئي على الصعيد
القطري ، وما تجاهله المهتمون بشؤون التنمية ان الاقطار العربية منفردة
تفتقر الى الاسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التغير .
كما أن اخفاق مسيرة التحديث في المجتمع العربي ، منذ عصر النهضة
وحتى الآن ، تكمن في تجزئة الاقتصاد العربي وتبعيته الخارجية .
ولا سبيل الى التقدم والاستقلال الاقتصادي الا بالتغلب على هذه الحالة
وبناء الاقتصاد القومي المستقل .

★ ★ ★

المراجع

- ١ - ميادين علم الاجتماع : ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣٣٠ .
- ٢ - عقد الامم المتحدة للتنمية : مقترحات العمل ، ص ٢ - ٣ ، عن كتاب : رونالد روبنسون : تنمية العالم الثالث (تعريب عبد الحميد الحسن) . منشورات ووزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ٦١ .
- ٣ - ميادين علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .
- ٤ - م . م . افسينيف : نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية (تعريب عز الدين جوني) ، بيروت ، دار الفارابي ١٩٧٩ ، ص ٣٤ .
- ٥ - نفس المصدر السابق ، ص ٣٥ .
- ٦ - نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ .
- ٧ - رونالد روبنسون : تنمية العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ - ٦١ .
- ٨ - صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .
- ٩ - راجع جاك أوستري : الاسلام والتنمية الاقتصادية (تعريب صبحي الطويل) دار الفكر بدمشق (دون ذكر تاريخ النشر) ، ص ١١٣ .

١٠ - جورج قرم : الاقتصاد العربي أمام التحدي ، دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٤١ .

١١ - نفس المرجع السابق ، ص ١٤١ .

١٢ - نفس المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

١٣ - نفس المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

١٤ - نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

١٥ - نفس المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(ب)

دراسة تحليلية

لمفهوم التغير ونظرياته ومناهجه

ومقارنتها بمناهج التغير السائدة

في الوطن العربي

د. عبد الله الهمالى

د. عبد القادر عرابي

الفهرس

- ١ - توطئة
- ٢ - مفهوم التغير
- ٣ - نظريات التغير
- ٤ - نظرية التسيير الذاتي
- ٥ - العرب بين التنمية القطرية والقومية .

(ب)

دراسة تحليلية لمفهوم التغير ونظرياته ومناهجه ومقارنتها بمناهج التغير السائدة في الوطن العربي

د . عبد الله الهمالى
د . عبد القادر عرابي

١ - توطئة :

يهدف هذا البحث الى دراسة مفهوم التغير الاجتماعي ، وبيان عوامله وقوانينه ، والقوى المؤثرة فيه .

ولا يتجلى هذا المفهوم بشكل واضح ، الا اذا وقفنا على نظريات التغير المختلفة ، موضحين منهجها في تفسير عملية التغير ، ومعطياته . ولما كانت نظريات التغير الاجتماعي لا تتسكن من تفسيره ما لم تحدد القوى الموضوعية والذاتية ، المؤثرة فيه ، فان البحث في مفهوم التغير يقتضي تحديد القوى الفاعلة في التغير ، وطبيعتها التاريخية ، وخصوصا القوى المنبعثة عن حركة التاريخ ، سواء كانت هذه القوى الجماعية ، أم الطبقة ، أم الصفوة . . الخ وفهم سلوكها استنادا الى معطيات التطور التاريخي والاجتماعي .

ان تناولنا للتغير كعملية اجتماعية ، مستمدة عن حركة المجتمع لا يتضح ، الا اذا حددنا عوامل التغير ، وفيما اذا كانت ذات طبيعة اجتماعية ، أم اقتصادية ، وعلى ضوء ذلك تتحدد ماهية القوى الناعلة في حركة المجتمع ومصالحها .

ولا يقل عن ذلك أهمية البحث في أهداف التغير الاجتماعي ، وفي آثاره على الانسانية ، ومستقبلها . ولا بد لنا أن تتساءل في هذا الصدد عن أبعاد التغير الانسانية : فهل يفضي التغير الى احكام قبضة التسلط على الانسان ، والى استلاب انسانيته ، وجعله انسانا ذا بعد واحد؟^(١) ، أم هل يمكن التغير الاجتماعي الانسان من صنع مستقبله ، وحاضره ، والتخطيط له ، ذلك أن التغير المخطط ، المعتمد على مشاركة الجماهير في تكوين وتغيير واقعها ، يعني أنها تساهم في صنع التاريخ . وهي عندما تشارك في عملية التغير ، لا تصبح قادرة على صنع المستقبل فحسب ، وانما تمتلك الوعي الصحيح ، الذي يمكنها من بناء التقدم وضمان السلام الاجتماعي .

ان تناولنا مفهوم التغير بهذا الشكل يجعلنا نخترل نظرياته ، فلا نأخذ منها الا النظريات العامة ، المتكاملة والتطبيقية ، طارحين ما كان منها ذو طابع فلسفي بحث جانبا ، ولا نتوه اليه الا بقدر ما تقتضيه الضرورة . واستنادا الى ما تقدم سنتناول في بحثنا :

١ - مفهوم التغير

٢ - نظريات التغير

٣ - العرب بين التنمية القطرية والقومية .

٢ - مفهوم التغير :

لقد اتخذ مفهوم التغير بادىء الامر طابعا فلسفيا . ومع ظهور المجتمعات البرجوازية أضحت وضعا . وما يميز هذين المفهومين هو الطابع المثالي اللاتاريخي لهما . فكلاهما لا يدرسان التغير كعملية تراكمية تاريخية ، ناجمة عن فعالية الانسان ، وحاجاته ، وانما يعتبران التغير اما بمثابة حركة داخل النظام ، هدفها الحفاظ على التوازن الاجتماعي ، واما كحركة متولدة عن الصراعات الاجتماعية ، التي لا تهدد حياة النظام الاجتماعي ، بقدر ما تحقق الانسجام داخله . ويتشبه ذلك حسبما يزعم هؤلاء البرجوازيون في عقلنة الصراع والحراك الاجتماعي^(٢) .

وما يترتب على هذه المنهجية اللاتاريخية هو أن مفاهيم التغير المعاصرة ، غالبا ما فسرت تقنيا أو اقتصاديا ، وليس من جانب الفعالية الانسانية . فعوضا عن البحث في معطيات التغير في تكوين المجتمع الانساني ، وتطوره ، بحثت عنها في عوامل تقنية واقتصادية ، منطلقة في ذلك من معايير وحيدة الجانب ، « معايير اقتصادية » : الازدياد الكمي في الانتاج والاستهلاك دون الرجوع الى مشروع انساني أو الى صفة الحياة .

وهذا (التحديد للتغير) يستند الى موضوعة ترى أن الازدياد الاقتصادي هو المعيار الوحيد لتقدير جميع أشكال الحياة الاجتماعية ، وان هذا الازدياد لا يعرف الا تعريفا كليا ، بصرف النظر عن أية غاية انسانية ، وبالنسبة للتقني وحده ، ولو كان نجوعا مدمرا ، وبالتنظيم الاجتماعي ، ولو أنجب الاضطهاد والانخلاع^(٣) .

انه من المسلم به أن الازدياد الكمي للانتاج يفضي الى تغير في البناء

الاجتماعي ، هذا لا خلاف عليه ، لكن الخلاف يكمن في كيفية احداث
تغير كيني في حياة المجتمع ، وبناء المختلفة •

واذا كان التغير الكمي للاتاج قد زاد من عبودية المنتجين ، ومن
التحكم بحاجاتهم وحريرتهم ، فان التغير الكيني لا يحدث ، الا اذا امتلك
المنتجون وسائل اتاجهم •

واذا كانت هذه النظريات تستند في تفسيرها لمفهوم التغير اما الى
البعد الاقتصادي أو التقني ، فثمة نظريات أخرى تفسره انطلاقا من
المعطيات الزمانية والمكانية ، من حيث شموليته للبناء الاجتماعي كافة أو
لجزء منه ، وكذلك أيضا من حيث سرعته وآثاره الخ ...

كل هذه العوامل تعتبر بمثابة مؤشرات لتحديد مفهوم التغير •
وعلى هذا الاساس ميز العلماء بين التغير داخل النظام ، وبين تغير
النظام ككل^(٤) • ان المفهوم الاول يعتبر التغير بطيئا وجزئيا ، أما الثاني
فيعتبره شاملا لكل البناء الاجتماعي ، وجذريا وسريعا^(٥) الى جانب ذلك
ميز العلماء مفهوم التغير تبعا لاتجاهاته ، وموجهاته^(٦) • فهناك التغير
الخطي المستقيم ، والتغير التعاقبي الخ ... أما موجهاته فهي اما
اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية الخ ...

وكما نرى ، فان مفهوم التغير حدد اما كميّا أو تقنياً ، أو من حيث
أبعاده الزمانية والمكانية • وفي سائر هذه الحالات جرد مفهوم التغير من
بعده الانساني ، وكذلك عن فلسفة انسانية ، ترمي الى احداث تغير كمي
وكيني في بنية الوجود الانساني ، والى انعقاد الانسان من تسلط
الآخرين •

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين ثلاث مفاهيم للتغير الاجتماعي:

(١) - التغير كمفهوم فلسفي اجتماعي ، مقتبس عن فلسفة التقدم ،

وهو بمثابة دورة أو حركة داخل النظام ، لا تستهدف حياة النظام الاجتماعي ، وإنما المحافظة عليه .

(٢) - التغير كمفهوم مادي ، ويقوم على أن التغير الاقتصادي هو أساس التغير في البناء الاجتماعي ، أما التغير التاريخي فليس إلا تنافس لصراع الطبقات .

(٣) - التغير كعملية جماعية ، تحدث من خلال مشاركة الجماهير في كافة المجالات وتسييرها لشئون ذاتها (التسيير الذاتي) .

٢ - نظريات التغير :

ان مفهوم التغير لا يمكن تفسيره الا في اطار نظريات التغير الاجتماعي . ومع أن معظم النظريات الاجتماعية بحثت بشكل أو بآخر في هذا المفهوم ، الا أن ذلك لا يعني أنها قادرة جميعا على تفسير معطياته الحقيقية ، وفهم فلسفته ، وآفاقه التاريخية والانسانية .

واذا كانت نظريات التغير الاجتماعي المبكرة تميزت اما بأنها فلسفية أو وضعية ، وتفسر التغير الاجتماعي من خلال العلاقات الوظيفية ، طارحة الاسباب التاريخية والاجتماعية جانبا ، فان نظريات التغير الغربية نادرا ما تتجاوز ذلك . ومع هذا فقد تأثرت بعاملين أساسيين ، وهما :

(١) انها تبحث في التغير من جانب التصنيع ، وعلاقته بالبناء الاجتماعي ، وما ينجم عن هذه العلاقة من صراعات وحراك اجتماعي ، وكذلك من تفكك وتماسك اجتماعيين ، وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته لدى البنائيين الوظيفيين والوضعيين المحدثين^(٧) .

(٢) انها جميعا اهتمت بنقد النظرية الماركسية ، أكثر من اهتمامها بوضع فلسفة تحليلية ، شاملة للتغير .

انه من المسلم به أن يحدث التصنيع تغيرا في البناء الاجتماعي .
ولا خلاف في ذلك . لكن الخلاف يكمن في تحديد العوامل الفعلية
للتغير ، وطبيعتها . كما أنه من الطبيعي أيضا أن يجتذب التصنع العمال
والفلاحين الى المدن ، الامر الذي يترتب عليه حراك ديموغرافي ومهني ،
وتحول في القوى والعلاقات الانتاجية .

وعلى أية حال ، ان نظريات التغير مهما تعددت أشكال تفسيرها
لمعطياتها ، قليلا ما تجاوزت في تحليلها وأبعادها النظريات الكلاسيكية ،
القائمة على مماثلة المجتمع بالكائن العضوي ، المتوازن في نموه . ومنها
استمدت النظريات الوضعية والبنائية الوظيفية فلسفة التغير .

أما القاسم المشترك لهذه النظريات فهو أنها تتجاهل العلاقات
الاجتماعية والانتاجية ، وقوانين المجتمع . وهي لا تنطلق في دراستها
للتغير من ماهية الظواهر ، وانما تنطلق من الشكل . كما أنها لا تنظر الى
التغير بمثابة عملية اجتماعية وتاريخية ، لها قوانينها في طبيعة المجتمع ،
وانما تكتفي بدراسة التوازن داخل البناء الاجتماعي .

أما أهم نظريات التغير الاجتماعي ، فمن الممكن ايجازها في عدة
اتجاهات ، وهي : نظرية الصراعات الاجتماعية ، ونظرية التطور والتوازن
الاجتماعي ، ونظرية الانماط الاجتماعية ، وأخيرا نظرية التسيير
الذاتي .

وتمثل نظرية الصراع الطبقي الماركسية أهم هذه الاتجاهات ، وعلى
أساسها اعتمد ماركس في تفسيره للتغير الاجتماعي والتاريخي . ان
عملية التغير الاجتماعي انما هي نتيجة حتمية لجدلية التاريخ وللتناقض
القائم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج في مختلف الحقب التاريخية .
ان قوى الانتاج تصطدم عندما تبلغ مرحلة معينة من مراحل تطورها

مع علاقات الانتاج ، أي مع علاقات الملكية الخاصة ، الامر الذي يجعل هذه العلاقات تتحول من أشكال لتطور القوى المنتجة الى قيود تكبلها ، وتحول دون تطورها^(٨) ، مما يؤدي الى الثورة الاجتماعية ، والى ازالة نمط الانتاج القائم ، واحلال نمط انتاج جديد مكانه ، وكذلك الى تغيير البناء الاجتماعي .

ان الانتقال من نمط انتاج الى آخر ينجم عن زيادة التناقض بين القوى المنتجة ، وبين علاقات الانتاج في كل حقبة . ومما تجدر الاشارة اليه ، أن كل نظام لعلاقات الانتاج^(٩) ، له خصائصه ، سواء مشاعيا ، أم رقاً ، أم اقطاعيا ، أم اشتراكيا ، أم شيوعيا .

ان ما يميز كافة علاقات الانتاج ، التي تلت الشيوعية البدائية ، انها أنظمة طبقية ، يتحكم فيها الصراع الطبقي^(١٠) .

ان الواقع الطبقي يتحكم اذن بمراحل معينة لتطور الانتاج . ونظرا لتباين المصالح الطبقية بين مالكي وسائل الانتاج ، والمحرومين من ملكيتها ، ينشب صراع طبقي ، تمتلك من خلاله الطبقة العاملة وعيا طبقياً ، وتتحول من طبقة بذاتها الى طبقة لذاتها ، قادرة على كسب الصراع ، وازالة النظام الرأسمالي والانتقال الى مرحلة الاشتراكية .

وعليه ، فان التغيرات الكمية ، التي تتراكم تدريجيا ، تفضي في نهاية المطاف الى تغير في الكيف . فالمرحلة الاجتماعية المختلفة كالمشاعية والرق والاقطاع والرأسمالية والاشتراكية تتميز فيما بينها كالمشاعية كما . وتفهم المادية الجدلية تحت الجانب الكمي للعمليات الاجتماعية ، ذلك العنصر الجدلي الداخلي ، المحرك لها . ان الكم يتغير دائما . أما اذا أعيت حركته فيتحول الى كيف .

وهكذا ، ان تحول الكم الى كيف يعتبر بمثابة قانون للتطور ، كما

أنه يساعد على فهم الثورات الاجتماعية • فالتطور الكمي التدريجي يؤدي في مرحلة الرأسمالية الى تراكم الانتاج ، والى تطور قوى الانتاج والوعي الطبقي البروليتاري ، وبالتالي الى زيادة حدة المتناقضات في المجتمع الرأسمالي ، كل ذلك في وقت ، تكون فيه الظروف الذاتية والموضوعية مهيأة للتغير •

وهكذا فان نظرية التغير الماركسية تقوم على أن التطور الاقتصادي هو أساس التغير في البناء الاجتماعي • وللحقيقة ، فان فلسفة التغير الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي لا تتفق مع تعاليم النظرية الماركسية • فما ان قامت الثورة السوفييتية ، حتى وضعت الدولة يدها على الملكية الاجتماعية ، وأصبحت تلعب دورا مركزيا في كافة التحولات الاجتماعية • ان الدولة هي ترمج عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي وتخطط لها • ويوظف الرأسمال المتراكم عند الدولة في القطاعات الانتاجية ، وخصوصا في التصنيع الثقيل ، وفي الانتاج الزراعي •

ان الاهمية المركزية للدولة في المجتمع السوفييتي وسيطرتها على كافة ميادين الحياة جعل جهاز الدولة يتضخم بشكل لم يسبق له مثيل • وهذا ما دفع بعض العلماء للحديث عن رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفييتي •

أما بخصوص اهمال الماركسية للعامل الاجتماعي القومي في حركة التاريخ فقد كتبت سمبارت : « أفصح كارل ماركس ، باستهلاله « البيان الشيوعي » » لم يكن تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا سوى تاريخ صراع الطبقات » ، أفصح عن واحدة من أهم الحقائق التي تشغل عصرنا • لكنه لم يقل الحقيقة كلها • فليس من الصحيح أن كل تاريخ المجتمع يرتد الى صراع الطبقات وحده لا غير • واذا أردنا أن نحبي التاريخ الكوني كله في صيغة واحدة ، فعلينا ، على ما أعتقد ، أن نقول

ان كل تاريخ المجتمع يدور حول قطبين سادعوهما ، القطب الاجتماعي والقطب القومي ، بأوسع معاني كلمة قومي . فالبشرية تتجمع باديء ذي بدء ، في مجرى تطورها ، في مجتمعات تتحارب فيما بينها في البداية ، ثم يبدأ في داخلها صراع أعضائها في سبيل وضع أعلى ... هكذا نعاين من جهة نزوع مجتمعات بأسرها الى الغنى والقوة والمكانة ، ومن الجهة الثانية نزوع أعضائها منفردين الى الاهداف عينها . هذان هما ، على ما يخیل الينا ، الميلان المتناقضان اللذان يشغلان التاريخ كله . « (١١) » .

واذا كان الصراع الطبقي أساس التغير في الماركسية ، فثمة نظريات أخرى تؤكد على أهمية الصراع للتغير الاجتماعي ، ولكنها لا تلتقي مع الماركسية من حيث تفسيرها للعلاقة بين الصراعات وأبعادها الاجتماعية : ويمثل هذا الاتجاه Dahrendorf, Coser (١٢) .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصراعات الاجتماعية لا تأخذ شكل التناقض ، وانما شكل المنافسة ، والحراك الاجتماعي والمهني ، بمعنى أنها لا تقضي الى الثورة ، وانما تصبح « بمثابة قوة انتاج » (١٣) . ويزعم هؤلاء أنه يمكن التحكم بالصراعات الاقتصادية سياسيا وتوظيفها في سبيل زيادة فعالية النظام الرأسمالية ، وتدعيمها ، الامر الذي يجعلها تبدو وكأنها مصدرا أساسيا للتغير في تلك المجتمعات (١٤) .

واذا كانت نظرية الصراع تمثل البعد الدينامي للتغير ، فان نظرية التوازن الاجتماعي ، أو النظرية البنائية الوظيفية ، المتأثرة بالنظريتين التطورية والوضعية تؤكد على « اختفاء الصراعات الطبقيّة في المجتمع » (١٥) فالمجتمع ليس الا نسقا ، متساند النظم والوظائف ، وهو نظام متوازن ، لا تحكمه الصراعات الطبقة ، وانما السلام الطبقي .

ويعتمد البنائيون الوظيفيون في تحليلهم على مفهومي « البناء

والوظيفة « ، الاول يمثل الثبات ، والثاني يمثل التغير ، » ويقصد بالوظيفة العمليات العضوية أو الحياتية ، التي تبحث من وجهة نظر القسط ، الذي يساهم فيه الحفاظ على الكائن الحي كنظام عضوي « (١٦) .

وإذا كانت الوظيفة ترمي الى تحقيق أهداف النظام ، فإن الخلل الوظيفي هو ما يعيق تحقيقها . فالوظيفة تحافظ على النظام ، أما الخلل فيهدمه (١٧) . ان الوظيفة تمثل البعد المتغير ، أما النظام فيمثل البعد الثابت . « بعبارة أخرى ، البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة » (١٨) .

ان هذه المماثلة مستوحاة عن نظرية كونت الوضعية ، المعتمدة على مفهومي « الثبات » و « الحركة » . فالنظام يمثل الثبات ، أما العلاقات الاجتماعية فمتغيرة ، ولما كان النظام أصل التقدم ، فإن كل تغير لا يهدف الا الى خدمة النظام والحفاظ على الانسجام بين النظام والتقدم .

وهكذا فإن النظرية البنائية الوظيفية ، ونظرية الصراعات قد تأثرتا دون شك بالنظرية الوضعية .

ان هذه النظريات لا تبحث في التغير ، بقدر ما تبحث في التوازن الاجتماعي . فهي تغفل القوانين الاجتماعية ، وتفسر التغيرات الاجتماعية من خلال العلاقة الوظيفية . والى جانب هذه النظريات نجد اتجاهها آخر ، يمكن تسميته بنظرية الانماط الاجتماعية المثالية ، التي تعتمد في تفسيرها للتغير على نمطين اجتماعيين أساسيين ، كما هو الحال عند Toennies في كتاب « الجماعة والمجتمع » ، ولدى دوركهايم في كتاب « تقسيم العمل الاجتماعي » . الخ . . .

ان هذه النظرية البرجوازية ، مثالية ، لا تاريخية . وهي تشترك مع

ما سواها من النظريات الاخرى ، بأنه لا تنقصها الرؤية التاريخية الصحيحة لفهم معطيات التغير فحسب ، بل تبقى عاجزة عن تفسيره . وبحكم ذلك فهي تبدو أقرب الى الايديولوجيا منها الى العلم . ولعل مهنتها الاساسية تكمن في تكييف العلوم الاجتماعية مع التقدم التقني ، بمعنى تكميمها وتجريدها عن أبعادها الانسانية .

٤ - نظرية التسيير الذاتي :

واذا كانت نظريات التغير السابقة تعتمد اما على هيمنة القطاع الخاص أو الدولة ، فان التسيير الذاتي انما يقوم على تدبير المجتمع لشئونه ذاتيا ، وعلى تنظيم البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكيفية ، تمكن الانسان من المشاركة مباشرة في تكوين الحياة الاجتماعية والاعتماد على ذاته ، وقدراته ، دون الخضوع لأية مؤشرات فوقية ، مهما كانت طبيعتها . ان هذا التنظيم الاجتماعي ليس جديدا ، وانما يستلهم أبعاده من المرحلة الطبيعية ، حيث دبر الانسان شئون المجتمع ذاتيا ، وبحرية تامة ، بعيدا عن كافة أشكال التسلط البيروقراطي والفوقي .

ان التسيير الذاتي مستوحى عن المرحلة الطبيعية ، عندما لم يكن الانسان يعرف الدولة كنظام سياسي مدني ، وعندما قننت العلاقات الاجتماعية بمقتضى الشريعة الطبيعية . في ذلك الوقت كان الانسان « سيداً بطبعه ، بمقتضى ما استخلفه الله » (١٩) .

وللحقيقة ، فان التسيير الذاتي كنظام اجتماعي اقتصادي وسياسي متكامل ، لم يطبق بهذه الكيفية ، حتى الآن . وحتى في يوغسلافيا ، وغيرها ، حيث طرحت هذه الفلسفة ، فلم تطبق الا جزئيا ، وذلك بعد أن طرأت بعض التعديلات على النظام القائم ، والذي اعتمد لفترة غير وجيزة على مركزية الدولة في عملية التخطيط والتغير الاجتماعي .

ولذلك فإن التجربة اليوغسلافية ما زال يكتنفها الغموض ، نظرا لفقدان فلسفة متكاملة للتسيير الذاتي . كما أن ما يعرف باسم « ديمقراطية التسيير الذاتي » لا يتعدى كونه محاولة لتطعيم النظام القائم ببعض الاتجاهات البرالية ، ما دامت هذه الديمقراطية لا تعني سلطة الشعب ، وتحكمه بممتلكاته وثروته ، وتسييره لأمواره ذاتيا ، فالشعب هو صاحب القرار في ديمقراطية التسيير الذاتي . وهذا التعريف لا يتفق بالضرورة مع مفهوم التسيير الذاتي اليوغسلافي ، الذي طبق في المجال الاقتصادي ، وما زال لم يطبق في الجوانب الأخرى ، أو الأصح لن يطبق ، ما دامت التجربة اليوغسلافية ، تعاني من مخلفات مركزية الدولة ، وازدواجية السلطة ، سلطة الدولة من جهة وهي السلطة الفعلية ، وسلطة الميسرين الذاتيين ، من جهة أخرى ، وهي سلطة شكلية . ان هذه الوضعية تفقد التجربة اليوغسلافية بريقها ، وتجعلها عرضة للخطر ، ولربما تطورها رياح البرالية في طياتها ، اذا أطلقت العنان للتطلعات الفردية .

وأحسب أن هذه النزعة تتجلى في بعض المفاهيم والمصطلحات « كتعددية المصالح السياسية والاقتصادية »^(٢٠) « وعدم اختزال مصالح المنتجين في صيغة واحدة »^(٢١) ان ذلك انما يدل على أن التسيير الذاتي يجنح الى اطلاق العنان للتطلعات الفردية دون كبح جماحها ، أو تحديد الانتاج بأشباع الحاجات .

ان هذا النظام ، الذي هو أبعد ما يكون في صيغته الحالية عن ديمقراطية التسيير الذاتي ، يهدف الى احداث توازن بين القوى الاجتماعية ، أكثر ما يرمي الى قيام نظام التسيير الذاتي . وبذات الوقت يظل هذا التوازن شكليا ، وليس فعليا ، لان التوازن الاجتماعي لا يتم الا بامتلاك المجتمع لمقدراته . « ان الديمقراطية ليست مجموعة من الحقوق الشكلية للمواطنين ، وانما هي تعبير سياسي عن تركيبة اجتماعية

وسياسية معينة وعن توازن معين بين القوى الاجتماعية . « (٢٢) . انه من المسلم به ، أن الديمقراطية انما هي تعبير عن بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ، وان ديمقراطية التسيير الذاتي انما تعني وضع ممتلكات المجتمع تحت تصرف الشعب ، وتقويض مقومات السلطة الطبقية الفوقية ، وسلطة الصفوات . ولا يتم ذلك الا اذا أصبح الشعب هو صاحب السيادة المطلقة ، وامتلك أسباب القوة المادية والمعنوية .

إضافة الى ذلك كله ، ان اخفاق المجتمع في تسيير شئونه ذاتيا ، يجعل الدولة تهيمن على كافة الأنشطة ، وتفقد بهذه الصورة وسيلة لمنع المنتجين من تحقيق مصالحهم عن طريق التسيير الذاتي . .

ان فلسفة التسيير الذاتي لا تكتمل ، ما لم تستد لتشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مقوضة كل المعوقات ، التي تقف أمام تحقيق حرية الانسان المادية والمعنوية ، أما معالم هذه الفلسفة فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

(١) - اقتصاديا ، يعني التسيير الذاتي سيطرة المنتجين على المنشآت الانتاجية ، وامتلاكهم لعائدات الانتاج . ان المنتجين هم الذين يسيرون العملية الانتاجية ويتخذون القرارات بشأن تنظيمها والتخطيط لها .

(٢) - سياسيا ، يعني التسيير الذاتي أن السياسة تصبح نشاطا مباشرا يمارسه الشعب ، فهي ليست حكرا على الصفوات والطبقات ، وانما تمثل حقا طبيعيا للشعب برمته . لكن ذلك لا يتم الا بكيفية تمكن الشعب من تسيير أموره السياسية ذاتيا وبدون أية وصاية ، مهما كان شكلها . وهذا ما تجسده ديمقراطية التسيير الذاتي ، التي تدل على أن الشعب هو الذي يملك أسباب السلطة ومقاليدها ، وهو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بحياته .

(٣) - اجتماعيا ، تعني ديمقراطية التسيير الذاتي تحقيق المساواة ، والقضاء على الطبقة ، وتكافؤ الفرص أمام الجميع •

ان التسيير الذاتي كمنهج للتغير لا يكفل بالنجاح ، ما لم يتحول الى فلسفة اجتماعية متكاملة ، تشمل سائر ميادين الحياة ، وتمكن الانسان من أن يسير العملية الانتاجية ، ويشارك في التخطيط للسياسة الانتاجية والاجتماعية • فطالما لا تلتئم فلسفة التسيير الذاتي بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في استراتيجية مشتركة ، وتعزز حرية الانسان ، وحقوقه ، تظل هذه الفلسفة عرضة للخطر •

وعليه ، ان ما يميز التسيير الذاتي كمنهج للتغير ، هو أنه يؤكد على حرية الانسان المادية والمعنوية ، ويحطم سائر النظم البيروقراطية والفوقية ، المكبلة لحرية ، وحركته • كما أن ديناميكية هذا المنهج وحوافزه انما تكمن في تحريره للانسان من تسلط الآخرين وتحكمهم به في وتسكينه من امتلاك انتاجه •

ان التسيير الذاتي يمكن المجتمع من تنظيم أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكيفية تصون حرية الانسان ، وتجعله يتمتع بثمرات انتاجه • ومن هنا تأتي ديناميكية هذا المنهج ، الذي يسعى المجتمع العربي الليبي الى تطبيقه •

٥ - العرب بين التنمية القطرية والقومية :

بعد أن استعرضنا مناهج التغير ، ونظرياته ، نوجه انتباهنا لموضوع طالما شغل فكر الباحثين العرب • ويدور هذا الموضوع حول استراتيجية التنمية العربية والخيار بين التنمية القطرية أو القومية •

وقبل البحث في خصوصيات التنمية العربية ومقوماتها تنبغي الإشارة الى القوانين الاقتصادية العامة ، التي تحكم حركة التطور ، ومسيرته

المنهجية نحو قيام تكتلات اقتصادية تكون اما شبه متوازنة ، ومستقلة نسبيا ، وقادرة على تصريف المنتجات بشكل يضمن تراكم رأس المال على الصعيد المحلي ، وما تنشأ تكتلات اقتصادية ، تعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الخارجية . ان الانتاج السلعي لا يمكن تصريفه محليا ، لذلك تعتمد هذه المجتمعات الى تصريف فائض انتاجها في الاسواق الخارجية . (الاستعمار الاقتصادي) . وأحسب أن هذه العلاقة هي التي تحكم آلية السوق القومي والعالمي ، فالمجتمعات الانسانية اما تتكامل فيما بينها ، ويسهل هذا التكامل ، كلما كانت متكافئة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ومتجانسة حضاريا ، واما تظل مستغلة ، وتابعة ، وعاجزة عن التخلص من العلاقات الظالمة ، التي تفرزها قوانين التطور الاقتصادي .

ان التغير ، عندما ينبعث عن المجتمع يظل طبيعيا وداخليا ، أما اذا فرض عليه ، فيصبح حينئذ خارجيا ، ويوقعه في شرك التبعية . لذلك ان التغير على الصعيد العربي ، لا بد وأن يأخذ طابعا ذاتيا ، داخليا ، ومنسجما مع حضارة هذا المجتمع . وقد أضحي جليا أن « السياسة التنموية في الوطن العربي ، المعتمدة على استيراد التكنولوجيا لم تفلح ، لان هذه التكنولوجيا لا تنسجم مع حضارة المجتمع الفكرية ، ولا بد أن تفضي سياسة نقل التكنولوجيا آجلا أم عاجلا الى خلل في البناء الاجتماعي ، على اعتبار أن هذه التكنولوجيا تعكس خلفية حضارية واجتماعية ، وبالتالي سلوكا اجتماعيا متميزا . ان الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن ذاكرتنا هي أن التكنولوجيا لا تمثل التطور التقني والعلمي فحسب ، وانما تمثل أيضا واقعا فكريا وحضاريا معينا . ولذلك فانه من العبث أن نجرد الحضارة المادية عن الفكرية ، فكلاهما يشكلان وحدة متكاملة . وهذا ما أغفله معظم المفكرين العرب منذ حركة الاصلاح وحتى اليوم .

والحقيقة أن سر تأخرنا ، ليس مرده « التأخر التكنولوجي بل اهمال الانسان ، ذلك المخلوق ، الذي اذا شعر بذاته ، صنع المعجزات ، وطوع كل شيء في خدمته . ان تكوين الانسان الصحيح هو المفتاح الاساسي للتقدم » .

على أن هذا التكوين لا يقوم الا من خلال العودة الى الحضارة والأصالة ، نظرا لما للموجّهات الحضارية من أهمية بالنسبة لتعبئة الطاقات الاجتماعية ، ودفع عجلة التقدم . وعلى سبيل المثال ، ان التعبئة الحضارية ، المتمثلة في تحويل قيم المجتمع ، وتقاليده الى سلوك ، وأخلاقيات انتاج ، لها دور فعال في حركة المجتمع . فاذا ما أصبحت الحضارة سلوكا ، فانها تكون حصنا منيعا حيال كافة محاولات التقليد والاتحال الحضاري ، التي تنطوي على أبعاد خطيرة للمجتمع . ولعل أخطر هذه الظواهر هو أن المجتمعات المقلدة والمنتحلة لحضارة أخرى تظل فاقدة للتوازن ، وتعاني من خلل وظيفي في قيمها الفكرية والمادية . وهذا ما يبدو واضحا للعيان في معظم المجتمعات المتخلفة .

ان هذا المنطلق لا يتفق أبدا مع مناهج التغير السائدة ، التي لا تهتم بالتغير الا من حيث الكم ، كزيادة الانتاج ، والدخل الخ ... وتهمل الكيف ، وكأن حرية الانسان وحضارته شيئا يمكن تكميّمه .

ان هذه المعطيات تعتبر بمثابة أسس عامة للتغير ، وقد حصرناها في القوانين الاقتصادية العامة ، وتكوين الانسان ، والتعبئة الحضارية ، ونبد محاولات التقليد والاتحال الحضاري . لكن التغير الشامل لا بد وأن يقوم على مقومات أخرى ، ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وديسوغرافية . وقد وضع الباحثون العرب أصابعهم على موطن الداء ، مبينين مقومات التغير ومعضلاته . وفي هذا الصدد كتب الدكتور محمود الحمصي : « ان المعضلات التي تحاصر عمليات التنمية العربية

كثيرة ، ولكن جذورها معروفة ، اذ هي تنبع من مصدرين اثنين : أولهما ناشئ عن اشتداد قسوة شروط التعامل التبعية مع الاقتصاديات الأجنبية خصوصا البلدان المتقدمة صناعيا منها • وثانيهما يعود الى حالة (القصور الذاتي) المتولد عن اقتران التخلف مع التجزئة القطرية ، وما رافق ذلك من اختلال أصاب الكيانات الاقتصادية القطرية كل على انفراد • فلقد فرضت التجزئة شروطها وجعلت كل قطر من الاقطار العربية يعاني منفردا من افتقاده لواحدة أو أكثر من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة • فبعض الاقطار تفتقر الى الايدي العاملة ذات المهارات الكافية ، والبعض الآخر يعاني شح الموارد التمويلية ، والبعض الثالث محروم من الاراضي الزراعية أو الخبرات التنظيمية والادارية • والاقطار العربية كلها تعاني من ضيق أسواقها المحلية التي لا تسمح أي منها بقيام مشاريع ذات حجوم اقتصادية مجدية فيه • « (٢٣) ويشير الدكتور عبد الله شريط الى استراتيجية التنمية العربية بقوله : « أما على نطاق الامة العربية كاملة فاننا لا نتصور فيها تنمية حقيقية الا اذا قامت على ايديولوجية ذات أبعاد ثلاثة : تعبئة الجماهير قطريا ، تخطيط تنموي عربيا ، استقلال اقتصادي دوليا » (٢٤) • وهذا نفس ما يذهب اليه الاستاذ أنور عبد الملك في كتابه « نهضة العالم العربي » ، فهو يرى : « ان في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجارية في البلاد العربية لا نستطيع أن نقول ان هذه العملية كانت مصحوبة بمحاولة توحيد هذه البلاد ، لا توحيدا أفقيا يضم الاقطار العربية ، ولا توحيدا عموديا تنسجم فيه مختلف الطبقات الشعبية في معركة التنمية الوطنية • ولكن المشكل المطروح بالحاح أكثر هو :

هل يمكن تحقيق التنمية — سواء في نطاق وطن عربي واحد أم في نطاق الوطن العربي الاكبر أو مجموعة من أقطاره — لفائدة أقلية هي بعد تتمتع بدرجة كبيرة من التطور السياسي والاجتماعي والثقافي ؟ أم

التنمية لا تكون الا اذا تحققت للاكثرية التي ما تزال على هامش أي تطور يحدث ، سواء على النطاق العربي أو على صعيد كل قطر بمفرده ؟ ان الانظمة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ، التي عاشت عليها منذ عهد طويل ، هي أنظمة مخنطة ، والحركة السياسية التي كان من المفروض أن تتناول بالتطوير والتشوير كل جوانب التنمية الجماهيرية باعتبارها وسيلة وهدفا في آن واحد ، اكتفى أصحابها بايديولوجية خليطة من العصرية والتقليدية ، معطين الاولوية في كل شيء للوطن ، متجاهلين الظاهرة الطبقة التي هي شرط أساسي لكل تنمية حقيقية وشاملة » (٢٥) .

ثمة حقائق معينة لا يجوز تجاهلها ، وأولها ، أنه ينبغي على استراتيجية التنمية العربية أن تأخذ بعداً عمودياً ، يتمثل في مشاركة الجماهير الفعالة في عملية التنمية . فالتغير لا تحدثه الصفوات ولا الطبقات ، وانما المشاركة الجماهيرية . فاذا لم تكن عملية التنمية مصحوبة بايديولوجيا شعبية ، تحقق مصالح الجماهير ، وحريتها ، فلا طائفة منها . وثانيهما وهو البعد الاقفي ، ويتجلى في الاندماج الاقتصادي العربي .

ونحسب أن هذين البعدين لا يتحققان الا بتحديد استراتيجية الفكر التنموي العربي ، والقوى الاجتماعية ، التي تضطلع به . وبذات الوقت فان هذين البعدين يشكلان وحدة متكاملة . وعلى قيامهما يتوقف نجاح عملية التنمية العربية أو فشلها .

وللحقيقة ، فان المحاولات التنموية العربية لم تراع هذه المعطيات ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة البناء السياسي الطبقي السائد في أقطار الوطن العربي . ان الانظمة العربية لم تأخذ لدى وضع مناهج التنمية ، مصالح الانسان العربي وحاجاته بالاعتبار ، بسقدار ما راعت مصالحها الطبقة الخاصة ، الامر الذي جعل التوجهات التنموية محكومة بالمصالح

الطبقية والاقليمية ، وعاجزة عن اختراق علاقة التبعية ، والقصور الذاتي .

وهكذا ، ان شكل التنمية ، من حيث كونها شاملة أم جزئية ، انما يظل محكوما بطبيعة البنية السياسية ، ويقصد بالتنمية الشاملة « تلك العملية المجتمعية ، الشاملة التي ترمي الى سيطرة وطن ما على موارده الطبيعية وتنمية وسائل انتاجه بما يسمح له بالاستقلال الاقتصادي وتوفير توزيع عادل للثروة على أبنائه . واذا كنا نعرّف التنمية هذا التعريف ، فان المنظور الطبقي في البلدان المتخلفة ، وعلى الاخص في وطن مجزأ كالامة العربية - هو سلفا منظور يتحدد بالقياس الى قبول أو رفض التجزئة ليس فقط بما هي عملية تجزئة سياسية ، ثقافية ، ومجتمعية ، ولكن أيضا بما هي جزء من واقع الامر التبعية المفروض على الامة العربية » (٢٦) .

ان الاقطار العربية منفردة ، مهما بلغ حجم مواردها وثرواتها الطبيعية ، ستظل عاجزة عن تحقيق تنمية فعلية ، تضمن لها السيطرة على ثرواتها ، وتساعد على تحقيق استقلال كلي لا استقلال سياسي شكلي (٢٧) ، ما لم تعمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي .

ان التنمية القومية وحدها كفيلا بتحطيم التخلف والتبعية ، كما أنها تمكن العرب من السيطرة على ثرواتهم الوطنية وتوظيفها في سبيل خدمة المواطن العربي وكرامته . وعليه ، فان الخيار بين التنمية القطرية ، والتنمية القومية ، انما يعني اما تكامل التبعية مع الغرب ، أو تكامل التكافؤ مع العرب . الاولى تعني استنزاف الثروة الوطنية من خلال التبادل الاقتصادي اللامتكافئ بين مجتمعات غير متجانسة في تطورهما الاقتصادي والاجتماعي ، ان المجتمعات السائرة في طريق النمو كالمجتمع العربي لا تصدر الا المواد الخام الى المجتمعات المصنعة ، في حين أنها

تستورد منها المواد المصنعة بأسعار باهظة • فثمة مبادلة غير متكافئة بين الطرفين ، وعلى هذه العلاقة تترتب مجموعة من النتائج ، وأولها قلة تراكم رأس المال في المجتمعات النامية ، وتدفعه الى المجتمعات الصناعية • ولذلك فان هذه العلاقة لا تساهم في تطوير قوى الانتاج وانما في تدميرها •

وهكذا ، فان المجتمعات النامية ، لم تحظ بعد بالاستقلال التام • وقد استقلت سياسيا ، وليس اقتصاديا • كل ذلك يدشننا الى القول ، ان الاستعمار غير أساليبه ، ولم يغير ماهيته •

ان التقسيم العالمي للعمل ، وفرض التبعية الاقتصادية والسياسية على المجتمعات النامية ، جعلته يشوه البنية الانتاجية والسياسية لهذه المجتمعات •

ان هذه الوضعية ، التي تجعل التنمية القومية هي الخيار الوحيد أمام الاقطار العربية ، هي التي تخلص المجتمع العربي من التبعية الخارجية ، وتحقق له الاستقلال التام • وبخلاف التنسية القطرية ، التي تجعل عملية التنمية تخضع لعوامل خارجية ، فان التنمية القومية انما تجعلها تخضع لعوامل داخلية • ولذلك فان التنمية الشسولية في الوطن العربي ، انما هي « تخطيط استراتيجي » (٢٨) ، « وما هي الا ممارسة للديناميكية الاحيائية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهي حصيلة التكامل بين مختلف الهياكل الموجودة في المجتمع • ان التنمية أكثر تعقيدا من أن تكون قضية دخل فردي مرتفع أو مستوى معيشي متطور كما يتصور علماء الاجتماع الانجلوسكسون ، بل منتظر منها أن تعزز الاستقلالية الاقتصادية وجعل الاقتصاد الوطني متجها الى ذاته ، بدلا من الارتباط الخارجي بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث أنها تدعيم للقدرات المحلية ورفض لأشكال الاحتواء الامبريالية والاستعمارية ••

ان نمط التنمية الموجودة في الوطن العربي ، نمط متعثر ، لان اقتصاديات البلدان العربية تعيش حالة من التمزق والانحلال والارتباط بالسوق الرأسمالية والتقسيم العالمي للعمل ، الى جانب تحجر الهياكل الاجتماعية وعجزها عن مسايرة متطلبات عملية التنمية ومستلزماتها كضرورة حضارية وكبديل للسيطرة الاستعمارية المهيمنة والمفروضة على العالم الثالث . . . لذا لا بد من قيام تكامل اقتصادي عربي خصوصي وسوق عربية مشتركة تغني العرب عن الاستيراد واستنزاف الطاقات والقدرات . ثم تحقيق التوازن المرجعي بين الاقطار العربية والتوازن النفسي للمواطن العربي الذي باعتقاده أنه يعيش اغترابا ثقافيا خاصة بعد هيمنة النمط الثقافي الامبريالي وتحوله الى نمط ثقافي عالمي مفروض على الانسانية بأسرها . « (٢٩) » .

واذا كانت التنمية القومية تعزز الاستقلال ، وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للمواطن العربي ، فان التنمية القطرية هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي (٣٠) . ان التنمية القومية لا تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي فحسب ، وانما توفر أيضا الظروف الموضوعية لانعتاق المجتمع العربي من التبعية ، ولبناء المجتمع العربي الحديث . الى جانب ذلك ، فهناك عوامل أخرى ، كحجم القوى العاملة ونوعيتها ، وحجم الموارد الطبيعية ، وكذلك الاسواق المعدة الضرورية لامتصاص المنتجات ، كل هذه العوامل لا تتوفر الا على الصعيد العربي العام .

كما أن العامل الديموغرافي ، المتمثل في الكثافة السكانية ، والتوزيع السكاني ، ومستوى التأهيل النوعي والمهني للسكان ، وخصوصا العلاقة بين نمو السكان والتطور الاقتصادي ، لا يقل أهمية عن العوامل الاخرى . ولا بد لسياسة التنمية العربية من أن تهتم بهذا الجانب .

ومن المعلوم أن السياسة السكانية في الوطن العربي لم تلق الاهتمام الكافي حتى الآن ، وأن الكثير من الاقطار العربية يعتمد على العمالة الاجنبية ، ويعتبر ذلك بمثابة مؤشر خطير بالنسبة لسوء الاعداد النوعي والمهني أولا ، ولكيفية توزيع السكان في الوطن العربي ثانيا . فهناك أقطار عربية تعاني من زيادة في عدد السكان ، في حين تعاني الاقطار الاخرى من نقص في عدد السكان . كل ذلك يقتضي دراسة هذه الامور بشكل جيد ، وتوزيع سكان الوطن العربي بكيفية تتماشى مع الموارد الاقتصادية في كل منطقة . « واذا أمعنا النظر في البنية السكانية العربية يمكن أن نخلص الى حقيقة ديموغرافية مؤداها : ان التركيب السكاني لهذا المجتمع العربي يعاني من التفاوت في الضغوط والكثافات السكانية، فهناك مناطق تعاني نقصا كبيرا في كثافتها السكانية بالنسبة للامكانيات والموارد البيئية . في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى من المجتمع العربي من وفرة في الكثافة السكانية » (٣١) .

« والامر الواضح أنه لو نظرنا الى هذه الحقيقة نظرة تكاملية باعتبار أن هناك وحدة وظيفية متكاملة الفاعلية ، متجانسة الثقافة الروحية والمادية ، تجمع شعب المجتمع العربي ، فاتنا لا بد أن نخلص الى أننا لو جردنا الحدود السياسية المصطنعة من آثارها التجزئية ، لتكاملت نسب التفاوت في الكثافة السكانية ، ولتيسر استيطان العرب وفقا لما تقتضيه معادلات الضغوط الديموغرافية المتفاوتة . ، ولذلك فلا بد من وضع سياسة للهجرة على مستوى الاقطار العربية ، تجمع بين الكم والكيف وفقا لحاجة كل مجتمع وظروفه وذلك لتحقيق التكامل المنشود الذي يفضي بجانب غيره الى وحدة الامة العربية » (٣٢) .

ونظرا للمعطيات السابقة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية ، فان التنسية القطرية تبقى غير متوازنة ، ما دامت لا تسير

في طريق الوحدة • وعليه فان عوامل اللاتوازن التنموي انما تكمن في أن استراتيجية التنمية العربية ما زالت أسيرة النظرة الاقليمية ، والمصالح الطبقية • ومما تجدر الاشارة اليه ، أن التنمية القطرية لا تبقى غير متوازنة فقط ، وانما تعمق التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • وينعكس ذلك كله على حضارة المجتمع ، وأصالته ، وبالتالي على سلوك الانسان • ان التنمية القطرية ، اذ تدعم الاتجاهات المحلية والاقليمية ، فانما تقوض بذات الوقت وحدة هذا المجتمع الحضارية ، وتستنزف ثرواته وموارده الاقتصادية •

الى جانب ذلك ، فان عوامل التنمية الغير متوازنة ، انما تكمن في أن استراتيجية التنمية تستند الى مناهج ونظريات غير مستمدة عن الواقع العربي • ولذلك « ينبغي أن يوضع نموذج تصوري للتغير المخطط والهادف الى تحريك الواقع نحو الرمي الاجتماعي المرتجى ، وفي حدود الامكانيات المادية والقوى البشرية ، والطاقة الفنية المتوافرة لدى المجتمع على أنه من الاهمية بمكان أن يكون ذلك النموذج التصوري ذا أصالة ، بمعنى ألا يكون مستوردا أو وافدا أو مقلدا بكامله أو بجزئياته النماذج المتواجدة في المجتمعات الاخرى ••• ومن ثم فهناك خطر المحاكاة المطلقة، فقد يكون من الخير اختيار صورة أكثر ملاءمة للامتداد الهيكلي والوظيفي للبناء الاجتماعي تحقق الهدف النهائي » (٣٣) •

ان الاعتماد على الذات يقتضي التخلي عن سياسة نقل التكنولوجيا، والتصنيع المستورد ، وعوضا عن ذلك فانه ينبغي على سياسة التنمية العربية أن تشرك الجماهير في عملية التنمية ، وتمكين الانسان من تنمية محيطه بنفسه (٣٤) ، ونقل المعرفة (٣٥) ، بدلا عن نقل الصناعة • « ان شراء الحضارة ، من الخارج أمر سهل ، ولكنه أيضا سهل الزوال • ان التنمية التي تترسخ في المجتمع وتتجذر فيه هي تلك التي يغرسها

الانسان بيديه • والانسان في الوطن العربي - مشرقا ومغربا - ما يزال هو القوة المعطلة التي لا تتحرك ... لقد حان اليوم الذي نؤمن فيه بأن التنمية في بلادنا ليست بضاعة تشتري ، بل قيمة من قيم ايدولوجية العالم المعاصر يجب أن يغرسها الانسان العربي بفكره وروحه وبدنه » (٢٦) • « ان ايدولوجية التنمية الحقيقية - اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا - هي ايدولوجية نقل المعرفة ، لا نقل المصانع ، ونقل المعرفة هو ما نقصده بتنمية الانسان » (٢٧) •

ان ايدولوجيا التنمية تكمن في تكوين الانسان ، والاعتماد عليه ، والتخلي عن استيراد التكنولوجيا الجاهزة • ان المطلوب هو تغيير الانسان ، وتنمية قواه ، واستثمار الاموال في تكوينه وتأهيله ، فهو القادر على تغيير محيطه • كما أنه العنصر الفعال الوحيد الذي يجب أن يوجه عملية التغيير • انه أداة التغيير وغايتها •

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه الى أن فلسفة التعليم العربية لا بد وأن تتغير من حيث الكم والكيف على حد سواء ، مراعية بذلك مقتضيات التغيير في المجتمع العربي • ان التعليم في الوطن العربي لا يعتمد في مراحله المختلفة « على فلسفة تربوية واضحة ومنبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الاهداف وترسم السبل وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة ، وعملية تنمية اجتماعية واقتصادية ، وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيهها قوميا ذا نزوع انساني تقدمي • ان غياب الفلسفة التربوية الواضحة للنظام التعليمي أدى الى عدم مسابقة المناهج المدرسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع ومشاكله وحاجاته » (٢٨) • ان فقدان الفلسفة التعليمية الصحيحة أدى الى فقدان التوازن في محتوى التعليم وأنواعه ، ويلاحظ ذلك في محتوى الدراسة ومناهجها ، فالعملية التعليمية ما زالت تلقينية ، لفظية ، نظرية ،

تهسل المهارات العملية ، وتنمية القيم ، وتكوين الاتجاهات ، كما أنها لا تهتم بالتعليم الفني والمهني^(٣٩) .

ان اعادة النظر في البنية التعليمية السائدة في الوطن العربي تقتضي التركيز على ثلاث محاور : أولا ، أن تكون البنية التعليمية عصرية الطابع^(٤٠) وقادرة على تزويد المجتمع بالكوادر الفنية والتقنية اللازمة لمواكبة التطور ، وتجعل من العلم قوة انتاج حقيقية ، ثانيا أن تكون قومية المضمون تنمي الاتجاهات القومية في نفوس الطلاب ، وتكون موجهة لترسيخ مبادئ الوحدة العربية وتحقيقها . « فالتربية الموجهة للتنمية والهادفة لاستثمار الثروة البشرية للامة العربية ، ينبغي أن تكون تربية قومية ، منبثقة من حاجات المجتمع العربي^(٤١) . وثالثا أن تكون انسانية الهدف ، وتساهم في بناء التقدم وتعزيز حرية الانسان »^(٤٢) .

وفي الختام ، لقد أضحت مسألة التغير الشامل في الوطن العربي ملحة جدا ، وهي مسألة تقتضيها قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك طبيعة التحديات الحضارية ، التي تجابه الامة العربية ، وكادت تهدد وجودها ما لم تتدارك أمتنا الاخطار المحدقة بها بسبب عدم تحقيق التغير الشامل ، الذي يتمشى مع متطلبات العصر .

ان التحديات الحضارية تقتضي التخلي عن مناهج التنمية القطرية ، والاستعاضة عنها بمناهج تنمية قومية، وخوض معركة التنمية القومية . فعلى احرار النصر فيها يتوقف مصير الامة .

★ ★ ★

المراجع

- ١ - راجع كتاب :
Herbert Marcuse : Der Eludimenstonale Mensch Frankfurt, 1963 p.
188.
- ٢ -
R. Dahrendorf : Die Angfwardte Aufklaerung, Rrankfurt, 1963 p. 188.
- ٣ - روجيه غارودي : حوار الحضارات ، تعريب الدكتور عادل العوا ،
بيروت ١٩٧٨ ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٤ -
H. Strasser Einfuehrung In Die Theorien des Sozialen Wandels (Hrsg),
Darm Stadt, 1979. p. 95.
- ٥ - نفس المصدر ص ٢٦ .
- ٦ - نفس المصدر ص ٢٦ .
- ٧ - نفس المصدر ص ١٥٧ .
- ٨ - راجع لـ سيفاتل « لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ » ، دار
دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ م ، ص ٣٨ .
- ٩ - نفس المصدر السابق ص ٣٨ .
- ١٠ - نفس المصدر السابق ص ٤٢ .
- ١١ -
Werner Sombart : Sozialismus und die Sosiale Be Wegung im 19. Jh.,
Frankfurt 1966, p. 15.

١٢ - راجع كتاب .
Lewis A. Coser : Theorie Sozialer Kontlikte, Berlin 1965.

١٣ - راجع :
John Rex : Grundproblemeder Soziologischer Theorie, Freiburg 1970.
p. 150 - 155.

١٤ - راجع كتاب : ميادين علم الاجتماع (تعريب محمد الجوهري
وآخرين) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

١٥ - مرجع سبق ذكره :
Herxmann Strasser u. a. : Einfuehrung in die Theorien des sozialen
Wandels, p. 26.

١٦ - نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر (تعريب نزار عيون
السود) ، دمشق ١٩٧٤ م ، ص ٥١ .

١٧ - نفس المصدر ، ص ٥٢ .

١٨ - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، الجزء الاول ، الاسكندرية
١٩٧٣ ، ص ٣١٦ .

١٩ - العلامة عبد الرحمن بن خلدون « المقدمة » دار الفكر ، (دون
ذكر تاريخ ومكان النشر) ، « فصل في أن الامة اذا غلبت وصارت في ملك
غيرها أسرع اليها الفناء » ص ١١٧ .

٢٠ - ادوارد كارول : اتجاهات تطور النظام السياسي للتسيير الذاتي
الاشتراكي (دراسة لم تنشر بعد) ، بلغراد ، ١٩٧٧ ، ص ٩٦ .

٢١ - نفس المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٢٢ - نفس المرجع السابق ، ص ٩١ .

٢٣ - محمود الحمصي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ - ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١١ - ١٢ .

٢٤ - عبد الله شريط : المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، الجزائر ، ١٩٨١ ، ص ٨٦ .

٢٥ - استشهاد عن نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

٢٦ - مجلة « المستقبل العربي » الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

٢٧ - راجع نفس المصدر السابق ، ص ١١٨ .

٢٨ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٩ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٢٦٠ ، أنظر في هذا الصدد أيضا : نجيب عيسى « نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي » ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ .

٢٩ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ .

٣٠ - مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١٧ .

٣١ - مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٥ .

٣٢ - نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ .

٣٣ - نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

٣٤ - عبد الله شريط : المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

- ٣٥ - نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- ٣٦ - نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- ٣٧ - نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- ٣٨ - دور التعليم في الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (مجموعة من الاساتذة) ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٥١ .

- ٣٩ - راجع نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ .
- ٤٠ - راجع نفس المرجع السابق ، ص ٢١٧ .
- ٤١ - راجع نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .
- ٤٢ - نفس المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(ج)

مظاهر التحديث في المجتمع العربي الليبي المعاصر
« دراسة ميدانية »

د . عبد الله الهمالي

د . عبد القادر عرابي

(ج)

مظاهر التحديث في المجتمع العربي الليبي المعاصر « دراسة ميدانية »

د . عبد الله الهمالى

د . عبد القادر عرابي

هدف الدراسة :

يهدف هذا البحث الى دراسة ومقارنة أنماط التحديث السائدة في ثلاث مجتمعات محلية في المجتمع العربي الليبي . والى التعريف بالعوامل الاساسية المرتبطة بهذه الأنماط .

ومما تجدر الاشارة اليه مسبقا أنه لا يوجد حتى الآن اجماع بين علماء الاجتماع حول تعريف وتحديد مفهوم التحديث ، علماً بأن بعض العلماء قد توصل الى قياس مؤشراتته . فبعضهم يرى أن هذه المؤشرات ذات بعد واحد ، في حين يرى الآخرون أنها متعددة الأبعاد . وعلى سبيل المثال فان المفهوم البنائي للتحديث (رينهارد بيندكس) ينطلق من أن التحديث يتمثل في ذلك النوع من التغير الاجتماعي الذي حدث نتيجة للثورة الصناعية في بريطانيا (١٧٦٠ - ١٨٣٠) والثورة السياسية في فرنسا (١٧٨٩ - ١٧٩٤)^(١) . وعليه فانه يبدو واضحاً أن بيندكس

ينظر الى التحديث على أنه عملية تغير اجتماعي حدث في شكل تحديث اقتصادي وسياسي ، ومن هنا يمكننا القول أن فكرة بيندكس في الواقع تتطابق مع المفهوم الماركسي ، حيث أن الاخير ينظر الى التغير من منظور الصراع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . بيد أن ماركس يرى أن التغير الاجتماعي هو عملية داخلية . بمعنى ، أن التغير الاجتماعي عملية تحدث داخل المجتمع نفسه . وعليه فإن النظرية الماركسية تعتبر التغير الاجتماعي عملية ناتجة عن الصراع القائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . ومن هنا نرى أن ماركس يختلف عن كثير من علماء التغير الاجتماعي أمثال سميلسر Smelser وغيرهم من الذين يرون أن التغير الاجتماعي عملية ناتجة عن عوامل خارجية وداخلية على حد سواء .

يعتبر سميلسر من أبرز الذين تحدثوا عن ظاهرة التحديث ، مؤكداً على أنه يقوم على عمليتين أساسيتين ، وهما التغير البنائي والتكاملي (٢) .

لقد أثارت فكرة التباين البنائي اهتماما كبيرا بين المهتمين بظاهرة التحديث وخصوصا على المستوى البنائي . بالإضافة الى أن مفهوم التباين البنائي يمكن اخضاعه للتعريفات الاجرائية Operational definition ان التحديث الاجتماعي في نظر سميلسر يشير الى التحول من النسق الاجتماعي التقليدي الى النسق الاجتماعي الحديث ، وهذا التحول يتمثل في أربع قطاعات أساسية وهي : التكنولوجيا ، الزراعة ، الصناعة ، والحراك السكاني .

واذا كان التحديث في مجال التكنولوجيا يتميز بالانتقال من البنية التقليدية ، ومن الوسائل التكنولوجية البسيطة الى الاستخدامات العلمية المتطورة ، فإن التغير في مجال الزراعة يتسم بالانتقال من مجال الزراعة البسيطة الى زيادة ملحوظة في التبادل التجاري ، في القطاع

الصناعي يتميز التحديث من خلال احلال الآلات والطاقة عوضا عن أدوات الانتاج السائدة في المجتمع التقليدي •

أما بخصوص العامل الديموغرافي فيرى سميلسر بأن هذه العملية تأخذ طابع الحراك الاجتماعي الافقي ، حيث تتميز بهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف الى المدينة ، مكان تركز الصناعة والانتاج •

ان هذه التحولات في الابنية الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والتعليمية تتمخض عن تحول في البنيان الاجتماعي ، ذلك أن دخول التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج واستعمال الآلات الحديثة في مجال الانتاج يؤديان الى تطوير الصناعة والزراعة ، وبالتالي الى تغير شامل في البنيان الاجتماعي ، والى خلل ديموغرافي في البنية السكانية ، يتمثل في هجرة أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي الى المدينة • ويشير سميلسر الى أن هذا التحول أدى أيضا الى جمهرة التعليم والى تغير في العلاقات الاجتماعية ، ولا سيما على صعيد الاسرة وخروج المرأة للعمل ، وتخلصها من أدوارها التقليدية • وبذلك فان الاسرة الحديثة لم تعد أسرة ممتدة تربطها علاقات قرابية قوية وانما تحولت الى أسرة نووية • ومما لاحظته سميلسر أيضا ، بأن الاسرة الحديثة قد فقدت معظم وظائفها ، متخلفة عنها للمؤسسات الرسمية ولم يعد للأسرة من هذه الوظائف الا وظيفة الانجاب والتنشئة الاجتماعية^(٣) •

بالرغم من أن نظرية سميلسر تمثل اطارا عاما للتمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة • الا أنه لا يمكن الاعتماد عليها اعتمادا كليا في دراسة التحديث في البلدان النامية ، نظرا لانها لا تتجاوز في تحليلاتها نطاق المجتمعات الغربية وخصوصياتها ، وبذلك فانه من الصعب الاستناد اليها في تفسير عملية التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية التي لها معطياتها الحضارية والسياسية المميزة لها •

ويعتبر دانييل ليرنر D. Lerner من الرواد الاوائل الذين تناولوا ظاهرة التحديث بالدراسة والتحليل وذلك في دراسته الأميريكية المقارنة لمجتمعات الشرق الاوسط وقد أكد ليرنر على أن ظاهرة التحديث انما هي عملية تغير اجتماعي تنطوي على سلسلة من العمليات المتمثلة في :

١ - انتشار وسائل الاتصال الجماهيري (الراديو والسينما) .

٢ - التحضر .

٣ - المشاركة السياسية والاقتصادية .

٤ - التعليم الجماهيري^(٤) .

ويرى ليرنر أن هذه العوامل متداخلة فيما بينها . وفي كتابه « تحول مجتمعات الشرق الاوسط » حاول ليرنر تطوير نموذج لتحديث مجتمعات الشرق الاوسط ، موضحا أن التحديث انما هو عملية انتقال المجتمع من الوضعية التقليدية الى الوضعية الحديثة ، وأن العملية الاساسية في هذا التحول هي الحاسية الاجتماعية أو التعاطف مع الآخرين Empathy . ومن خلال دراسته تبين له وجود نمطين من الافراد : الاول ، ويتمثل في أولئك الذين يمتازون بكونهم أكثر تعليما ، وأكثر تحضرا ، وأكثر تعرضا لوسائل الاتصال الجماهيري ، ومن ثم فهم أكثر الناس مشاركة في الامور الاقتصادية والسياسية . أما النمط الثاني من الافراد فهم أولئك الذين يمتازون ببعض أو كل خصائص النمط الاول وبالتالي فهم أقل حراكا وديناميكية ومشاركة في الحياة الاقتصادية من الجماعة الاولى .

ان نظرية ليرنر ، وان كان بالامكان الاستفادة من بعض المتغيرات التي استخدمها في دراسته ، الا أنها تعاني من قصور واضح يتجلى في منهجيتها وكيفية تحليلها لعملية التحديث في المجتمعات الشرقية . فهي

لا تراعي العوامل التاريخية والحضارية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات ، وانما تؤكد على أهمية الجوانب السيكولوجية في عملية التحديث ، متجاهلة لطبيعة هذه المجتمعات المميزة ، ولا سيما أن عملية التحديث في مثل هذه المجتمعات لا يمكن أن يكتب لها النجاح ، الا اذا أخذت هذه النظريات خصائص هذه المجتمعات وتاريخها بعين الاعتبار .

يعتبر بارسونز Parsons من أبرز الذين تناولوا ظاهرة التغير الاجتماعي على المستوى المجرد وتمثلت اسهاماته فيما يسمى بمتغيرات النمط Pattern Variables وهذه المتغيرات هي :

- ١ - العمومية في مقابل الخصوصية .
- ٢ - الأداء أو الانجاز في مقابل النوعية .
- ٣ - التخصص في مقابل الانتشار .
- ٤ - الحياد الوجداني في مقابل الوجدانية .
- ٥ - المصلحة الجمعية في مقابل المصلحة الذاتية^(٥) .

ويؤكد بارسونز بأن هذه المتغيرات هي مؤشرات للتحديث باعتبار أن المجتمع يتحول من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث ، اضافة الى أنه يمكن تطبيقها على المستويين البنائي الاجتماعي والفردى . ويرى بارسونز أن أهم الصفات التي يمتاز بها المجتمع الحديث هي العمومية في مقابل الخصوصية، وعليه فلقد ركز على العمومية كنقيض للخصوصية لتنظيم السلوك . بيد أن القانون يمثل أعلى درجة من العمومية والتنظيم لكونه يطبق على جميع أفراد المجتمع ، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية . لقد ذهب بارسونز في نموذج هذا الى أبعد من المجتمع الخاص الى « العمومية التطورية »^(٦) .

ان النموذج النظري الذي تناوله بارسونز شبيه الى حد كبير بنظرية دوركايم في التغير الاجتماعي وخصوصا في كتابه « تقسيم العمل » « Division of Labor » حيث أنه (دوركايم) ميز بين نمطين من التضامن الاجتماعي ، التضامن الآلي والتضامن العضوي •

وبعد أن عرضنا بإيجاز لأهم نظريات التغير الاجتماعي والتحديث تبين أنه لا يمكن الاخذ بها كمطلق نظري لتحليل عملية التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمعات النامية • ولذلك سنتناول الآن المدخل الفردي لدراسة التغير الاجتماعي والتحديث •

تحتل دراسة المواقف والاتجاهات الحديثة مكانا بارزا في البحوث المتعلقة بالتحديث ويعتبر أنكلز (Inkles) من أبرز علماء المدخل الفردي للتحديث وقد سعى الى وضع مقياس شامل للتحديث أطلق عليه OM Scale * اختصار لـ Overall Modernity ^(٧) •

ويعرف أنكلز التحديث باعتباره عملية تغير في شكل الوظائف الفردية ، بمعنى آخر ، ان عناصر البناء الاجتماعي تقود الى تغير الشخصية وعلى هذا الاساس ، فان الافراد لا يولدون وهم مزودون بالقيم والمعايير السائدة ، وانما يستمدونها من المجتمع بفضل التنشئة الاجتماعية ، حيث تصبح هذه المعايير محددة لسلوكهم الاجتماعي •

ان الموجهات السلوكية للافراد مصدرها المجتمع • وان هؤلاء الافراد يأخذون عن الهيئات والمؤسسات الاجتماعية القيم والمعايير التي

(*) تتكون فقرات هذا المقياس من : المشاركة الفعلية ، الطموح المهني والتعليمي ، الاستعداد للتغير ، المواطنة ، الكفاءة ، حجم العائلة ، وسائل الاتصال الجماهيري ، الخبرات الجديدة ، التخطيط ، الوقت ، الدين ، نمو الرأي العام ، المعلومات ، الاتجاهات الاستهلاكية ، الالتزامات العائلية ، حقوق المرأة ، الخ • أنظر انكلز في كتابه المشار اليه في ثبث الهوامش في نهاية هذا البحث ص ٨٤ - ١١٨ •

تحدد سلوكهم ومواقفهم واتجاهاتهم الاجتماعية ، ولعل أبرز مؤسسات التنشئة المبكرة هي الاسرة ، أما في مراحل التنشئة المتأخرة فان المدرسة والمصنع يلعبان دورا أساسيا في توجيه سلوك الانسان وتطبيعته ، أضف الى ذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الاعلامية وكذلك أيضا المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

ان انكلز في دراسته للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وجد أن ثمة علاقة موجبة وقوية بين متغيري التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وتحديث الافراد ، ذلك أن الزيادة في التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري تؤدي الى الزيادة في التمرکز السكاني وزيادة التعليم والارتقاء في السلم المهني^(٨) .

ومن الدراسات القيمة في هذا الاتجاه دراسة جوزيف كاهل الذي اهتم بدراسة القيم في المجتمعين البرازيلي والمكسيكي . لقد حاول جوزيف كاهل قياس درجة التحديث في المجتمع البرازيلي والمكسيكي ، وذلك عن طريق دراسة القيم عند الافراد ، حيث أكد على أن الشخص الحديث هو ذلك الفرد الذي يملك « لب » التحديث على حسب تعبيره ، وهذا اللب يتكون من عدة قيم ، تبدأ من الفعالية ، ضعف الرابطة الاسرية ، تفضيل الحياة المدنية على الحياة الريفية ، الميل الى الفردية ، والميل البسيط نحو الطبقة في المجموعة الواحدة وينتهي بالمشاركة المرتفعة في الاتصال الجماهيري والتنوع في فرص الحياة^(٩) . وأهم ما وصلت اليه هذه الدراسة :

١ - أنه يمكن قياس درجة التحديث من خلال القيم السائدة في المجتمع .

٢ - بالرغم من أن عناصر التحديث مترابطة في عقول الافراد ، الا

أنه يمكن أن يكون بعض الافراد حديثين في بعض القيم وتقليديين في قيم أخرى •

٣ - لا توجد اختلافات جوهرية في التحديث بين اتجاهات العينة البرازيلية والعينة المكسيكية الخ ••• (١٠) •

بالإضافة الى النتيجة السالفة وجد كاهل أنه اذا ما وصل المجتمع الى درجة عالية من التصنيع تكون خصائصه مشابهة الى حد كبير خصائص المجتمعات الصناعية ، وخصوصا فيما يتعلق بتقسيم العمل ، وانخفاض العمال الزراعيين وارتفاع نسبة العمال الفنيين ، ودرجة عالية من التقنية ، وتمرکز أعداد كبيرة من السكان داخل العواصم الكبيرة ، وبناء اقتصادي يقوم أساسا على التخصص ونسق من التدرج الاجتماعي وانتشار التعليم وتعدد مراكزه ، واتساع شبكة الاتصال الجماهيري الخ ••• (١١) •

وقد درس ظاهرة التحديث على المستوى الفردي (أي الفرد كوحدة

للتحليل) كل من روجر وسيفنج Everett Rogers and Lynne Svenning (١٢) اذ تناولوا عملية التحديث بين الفلاحين في كولومبيا ، مؤكدين في دراستهما على العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري وتحديث الافراد . فالتحديث من وجهة نظرهما ما هو الا عملية اتصال ضرورية تنتقل من خلالها الافكار الجديدة من المصادر الخارجية كالحكومات والوكالات والمراكز الحضرية الى سكان القرية (١٣) • بالإضافة الى التركيز على وسائل الاتصال الجماهيري استخدم روجر وسيفنج مفاهيم أخرى كالاتشعار بالغير «Empathy» والمعلومات السياسية ، والابتكار ، والطموحات المهنية والتعليمية، ودوافع الاكتساب والكوزموبوليتانية★،

(★) يقصد من مفهوم الكوزموبوليتانية الشخص الذي لا يتقيد بنسقه الاجتماعي المباشر •

وتبني الافكار الجديدة كعوامل أساسية ذات علاقة وثيقة بمتغير وسائل الاتصال الجماهيري (١٤) .

باختصار ، ان مناقشة النظرية الفردية المتعلقة بالتحديث هي الاخرى ذات علاقة وثيقة بهذه الدراسة فهي تساعدنا على بيان الكيفية التي يتأثر بها الفرد من خلال تعرضه لبناءات مختلفة كالتعليم والتركيبات الاقتصادية المختلفة والاعلام الخ ... وكذلك التعريف بموقف الفرد من القضايا المختلفة كموقفه من تحرير المرأة مثلا . وأكثر من ذلك ، ان هذا الاتجاه يساعدنا على معرفة التغيرات التي تحدث في المواقف وأنماط سلوك الافراد ، الذين تعرضوا بدورهم الى عملية التحديث .

بعد أن تناولنا بالمناقشة تعريف وقياس التحديث والقضايا المتصلة به يمكننا أن نؤكد على أن المفاهيم والمناهج الخاصة بالتحديث طورت من قبل العلماء الغربيين من واقع المجتمعات الغربية ومن ثم طبقت هذه المفاهيم والمناهج والنظريات على البلدان النامية .

ونحن كباحثين عرب ، يجب أن نتذكر دائما وبصورة مستمرة النتائج والقصور الذي تعاني منه هذه النظريات والمناهج ، خاصة وأن التمايز الثقافي والاجتماعي والحضاري والسياسي لا بد من مراعاته لدى تطبيق هذه النظريات والمناهج .

ومما يميز عملية التحديث في البلدان النامية (ولا يشذ المجتمع العربي الليبي عنها) أنها تقوم على الشروط التالية :

١ - الثورة كأداة أساسية للتحديث الشامل .

٢ - ظهور الدولة ككيان لها هويتها الخاصة .

انه من الاهمية بمكان أن نشير الى نمط التحديث في البلدان النامية يختلف عنه في الدول الغربية . فبينما تلعب العوامل السياسية في البلدان

النامية دورا كبيرا في احداث وتوجيه التغير ، فان دورها قد يتضاءل نسبيا في المجتمعات الصناعية •

واذا نظرنا الى التغير في ليبيا نجده يتخذ نمطا مختلفا عن الانماط السائدة في العالم اليوم ، وتتجلى نظرية التغير في احداث تغير جذري في الابنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويتمثل هذا التغير في امتلاك الشعب لسلطته وثروته وسلاحه ★ •

التحديث في ثلاثة مجتمعات محلية :

قبل أن تبدأ عملية التحديث في ليبيا كان التطور في المجتمع المحلي بطيئا ، والحراك الاجتماعي ضعيفا • أما اليوم ، ومع توسيع شبكة الاتصال الجماهيري ، وتنوع الأنشطة الاقتصادية ، وتشوير العلاقات الانتاجية ، وانعتاق الاجراء وتحولهم الى وضعية الشركاء • ان كل ذلك أدى الى احداث تغير سريع في هذه المجتمعات المحلية ، هذه التغيرات انعكست بشكل خاص على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى سلوك الافراد واتجاهاتهم •

ولدى مراجعتنا للتراث السوسيولوجي لا نجد الا بعض الدراسات التي تناولت بتحليل المتغيرات الخارجية ، التي أثرت في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المحلي الليبي • ولعل أهم أوجه القصور التي عانت منها هذه الدراسات هو أنها غير قادرة على فهم التغير البنيوي الشامل ، فانصرفت الى دراسة التغير الجزئي ، مجردة

(*) للمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث في ليبيا ، يمكن الرجوع الى بحث د • عبد الله الهمالي « مفهوم التحديث في المجتمع الليبي المعاصر » المقدم للندوة العلمية : ليبيا تاريخ وثورة ، روما ٢٧ - ٢٩ يناير ١٩٨١ ، تحت اشراف المعهد الايطالي الافريقي ، ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية •

اياه من التغير الشامل ، وعن التغير الثوري ، الذي أحدث تحولات
بنيوية شاملة . ونحن اذ نورد أهم عوامل التغير في المجتمع العربي
الليبي ، فاننا لا نفهمها بشكل تجريدي ، وانما نراها مترابطة ومتداخلة
فيما بينها ، وتناجا للثورة الشاملة ، أما أهم هذه العوامل فيمكن ايجازها
على الوجه التالي :

١ - جمهرة التعليم

٢ - تطور الأنشطة الاقتصادية المختلفة

٣ - انتشار وسائل الاتصال والمواصلات

٤ - البناء السياسي

٥ - الهجرة الريفية/الحضرية

٦ - توسيع نشاطات التنمية المحلية

ان تحليلنا لأنماط التحديث في ثلاثة مجتمعات محلية ليبية يهدف
البحث الى الاجابة على السؤالين التاليين :

أولا - ما هي الانماط الاساسية للتحديث السائدة في هذه
المجتمعات المحلية ؟

ثانيا - ما هي العوامل الاساسية التي تؤثر في هذه الانماط ؟.

وبما أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تغير البناء الاجتماعي
ومؤسساته المختلفة وان التعرض لمثل هذه المؤسسات يؤدي الى تغير في
القيم والاتجاهات ، فاننا نفترض أن الافراد العاملين في مؤسسة صناعية
هم أكثر الناس قابلية للتحديث من غيرهم . أي ، أن الافراد الاصغر
سنا ، والاكثر تعرضا لوسائل الاعلام الجماهيري ، والأكثر تعليما ،

والذين يشغلون مهناً غير زراعية ، وذوي خلفيات حضرية ، هم أكثر
الافراد قابلية للتحديث ، وتبني مواقف وأنماط سلوكية حديثة .

المنهج المستخدم في هذه الدراسة :

لقد جمعت هذه البيانات استنادا الى دراسة ميدانية أجريت في عام
١٩٧٨ . وتتكون عينة الدراسة من ٣٠٠ ثلاثمائة أسرة موزعة
بالتساوي على ثلاثة مجتمعات محلية ، وقد اختيرت هذه الاسر عن طريق
العينة العشوائية المنتظمة . أجريت المقابلات مع كل رب أسرة ، واقتصرت
المقابلة على الذكور فقط وذلك لعدم وجود امكانية مقابلة الزوجة .
اشتملت المقابلة على أسئلة تدور حول حياة الافراد ومستوياتهم التعليمية
والمهنية ، ومن الممكن ايجاز المعلومات الواردة في استمارة الاستبيان
على النحو التالي :

أولا - :

١ - الطموحات التعليمية والمهنية بالنسبة للمبحوث .

٢ - نمط الاستهلاك داخل الاسرة .

٣ - دور المرأة في المجتمع وخروجها للعمل ، ومشاركتها في الحياة
الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وكذلك مشاركتها في اتخاذ القرارات
التي تهم الاسرة والمجتمع .

٤ - تنظيم الاسرة .

ثانيا - متغيرات اجتماعية :

١ - التعليم

٢ - العمر

٣ - المهنة

- ٤ - التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري
٥ - مكان الاقامة الاصلي ريفي/ حضري •

المتغيرات :

يهدف هذا البحث كما نوهنا سابقا الى دراسة ظاهرة التحديث ،
ويسكن قياس هذه الظاهرة على المستويين الفردي والاجتماعي • وصمم
هذا البحث لدراسة الانماط الاساسية للتحديث السائدة في المجتمعات
المحلية ، وكذلك العوامل الاساسية التي تؤثر في هذه الانماط • ومن
هنا فقط تضمنت استمارة جمع البيانات الى جانب المتغيرات التي تعنى
بالبيانات الخلفية ، أسئلة يمكن اعتبارها كموازن لقياس ظاهرة التحديث
مثل : الطموحات التعليمية والمهنية والتوقعات للمبحوث ، نمط
الاستهلاك ، تحرير المرأة ، ومواقف الافراد حول تنظيم الاسرة •

١ - الطموحات والتوقعات :

اختير هذا المتغير التابع في هذا البحث ليشمل على ثلاثة مفردات :

- أ - طموحات المبحوث لتحسين مستواه التعليمي •
ب - توقعات المبحوث المستقبلية المتعلقة بتحسين أوضاعه المهنية
والمعاشية •
ج - طموحات المبحوث للحصول على سكن أفضل •

وقد صنف كل الاجابات المتصلة بهذا المتغير ، حيث أعطيت درجة
واحدة للاجابة ، التي تمثل الاتجاه الايجابي الحديث • وأعطيت درجة
صفر للاجابة التي تمثل المواقف التقليدية • فكلما زادت الدرجة ، كلما
سجل الفرد درجات أكثر على هذا الميزان ، كلما اعتبر أكثر قابلية

للتحديث • تبدأ درجة هذا الميزان نظريا بصفر وتنتهي بثلاث درجات •
وبعد الحصول على درجة التحديث على ميزان الطموحات والتوقعات
أمكن قياس العلاقة بين هذا الميزان وبعض المتغيرات ذات الاهمية في
هذا الصدد ، كما سنرى فيما بعد في هذا البحث •

٢ - نمط الاستهلاك :

تضمنت الاستثمار ميزانا لقياس نمط الاستهلاك ، فالمتغير اذن
يتكون من ست مفردات هي :

- أ - أثاث حديث •
- ب - آلة اسطوانات •
- ج - آلة حياكة •
- د - غسالة •
- هـ - آلة تسجيل •
- و - سيارة •

وقد تم تصنيف الاجابة الى مجموعتين ، الاولى تتكون من أولئك
الذين يملكونها ، والثانية من أولئك الذين لا يملكونها • وأعطيت
درجة واحدة للذين يملكون هذه الادوات الحديثة ، ودرجة صفر للذين
لا يملكون هذه الادوات •

المدى النظري للدرجات على هذا الميزان يبدأ بصفر ويصل الى
ست درجات •

٣ - مواقف حول تحرير المرأة :

يتكون دليل مقياس تحرير المرأة من أربع مفردات لقياس مواقف
الافراد حول تحرير المرأة :

أ - قبول المبحوث للدور الذي تقوم به المرأة خارج المنزل •
ب - موافقة المبحوث على عدم ارتداء النساء « للحجاب » في
الاماكن العامة •

ج - رضا المبحوث عن الدور الذي تقوم به المرأة داخل نطاق
الاسرة من اتخاذ قرارات فيما يتعلق بميزانية الاسرة والتوفير •

د - موافقة المبحوث على تولي المرأة مناصب قيادية ومهنية •

كل الاجابات على هذه الاسئلة صنف وأعطيت درجة واحدة
للمواقف الايجابية حول ميزان تحرير المرأة ، وأعطيت درجة صفر
للاجابة التي تشل مواقف سلبية •

تبدأ درجات هذا الميزان نظريا من الصفر وتنتهي الى أربع درجات •

٤ - مواقف حول تنظيم الاسرة :

يتكون هذا المقياس من مفردتين أساسيتين لقياس الاتجاهات حول
تنظيم الاسرة :

أ - مواقف المبحوثين حول تحديد الاسرة (تطوعا) •

ب - مواقف المبحوثين حول تنظيم الاسرة (رسميا صادر عن
مؤسسات الدولة) •

لقد وضع المقياس ، بحيث أعطيت درجة واحدة للاجابات ذات
الاتجاه الايجابي ، ودرجة صفر للاجابات ذات الاتجاه السلبي • درجة
المبحوث على هذا الميزان هي عبارة عن مجموع درجاته على السؤالين •
المدى النظري للدرجات على هذا الميزان يبدأ من صفر ويصل الى
درجتين •

المتغيرات المستقلة :

في هذه الدراسة استخدمنا عددا من المتغيرات المستقلة وهي :

١ - العمر : يقيس هذا المتغير عمر المبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة ، صنف العمر الى أربعة فئات :

(١) الفئة الاولى من ١٨ - ٣٥ شباب ،

(٢) الفئة العمرية من ٣٦ - ٤٥ وهي متوسطي الاعمار •

(٣) كبار السن من ٤٦ - ٥٥ ،

(٤) المسنين من ٥٦ فما فوق •

٢ - التعليم : قيس هذا المتغير بعدد السنوات الدراسية الرسمية التي أنجزها المبحوث • طورت الفئات التالية لتنظيم البيانات الخاصة بمتغير التعليم من أعلى الى أدنى :

أعلى :

١٣ - سنة دراسية فأكثر

١٠ - ١٢ سنة دراسية

٧ - ٩ سنة دراسية

١ - ٦ سنة دراسية

أدنى :

لا شيء

٣ - متغير المهنة : لقد قيس هذا المتغير أيضا على أساس نوعية النشاط المهني الذي يزاوله المبحوث • طورت الفئات التالية لتنظيم

البيانات الخاصة بالمهنة من أعلى الى أدنى :
أعلى :

المهنيون وفيما حكمهم
الاداريون وفيما حكمهم
الموظفون وفيما حكمهم

أدنى :

عمال المهن الدنيا

٤ - وسائل الاتصال الجماهيري : لقد وضع ميزان لقياس مدى التعرض والتأثر بوسائل الاتصال الجماهيري ، وتدور الاسئلة المتعلقة بهذا المتغير حول مطالعة الجرائد والاستماع للاذاعة المسموعة ، ومشاهدة الاذاعة المرئية . وصنفت الاجابات على الاسئلة الى ثلاث فئات ، حيث أعطيت ثلاثة درجات (٣) للذين لديهم درجة عالية للتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ، ودرجتين (٢) للذين لديهم درجة متوسطة من التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ، ودرجة واحدة (١) للذين لديهم درجة منخفضة من التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري .

٥ - الخلفية الحضرية (ريفي/حضري) : لقد اعتمدنا في قياس هذا المتغير على البيانات التي أدلى بها المبحوث ذاته . واستقصينا من خلال ذلك خلفيته الاجتماعية ، فيما اذا كانت حضرية أم ريفية أم تعبر عن مرحلة انتقالية من البداوة والحضارة ، وصنفت الاجابات الى مجموعتين : الاولى تضم أولئك الافراد ذوي الخلفية الحضرية والانتقالية★ والثانية وتضم أولئك الافراد ذوي الخلفية الاجتماعية

(*) يقصد من مفهوم انتقالية : الافراد ذوي الخلفية الاجتماعية الانتقالية ما بين البداوة والحضارة .

الريفية المختلفة وأعطيت للمجموعة الاولى درجة واحدة ، في حين أعطيت للمجموعة الثانية درجة صفر •

نتائج هذه الدراسة :

سنستعرض في هذا الجزء من الدراسة العلاقة بين أربعة موازين أساسية سبق أن ناقشناها ، ثم نبين العلاقة المشتركة بين متغيرات العمر ، التعليم ، المهنة ، والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ، ثم الخلفية الحضرية (ريفي/حضري) ومدى قدرة هذه المتغيرات معا على التنبؤ لكل ميزان من الموازين الاربعة •

دليل التطلعات والتوقعات :

جدول (١)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل التطلعات والتوقعات في ثلاثة مجتمعات محلية

المجتمعات المحلية				المتغيرات المستقلة
مجموع العينة الكلية	شبه حضرية	حضرية	ريفية	
العمر**	٠.١٠	٠.٠٩	٠.٣٧*	٠.٢٧*
التعليم	٠.١٨*	٠.١٩*	٠.٢٢*	٠.١٩*
المهنة	٠.٠٣	٠.٢١*	٠.١٨*	٠.٢٢*
التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري	٠.١١	٠.١٥	٠.٢١*	٠.١٥
الخلفية الحضرية	٠.٠٦	٠.١٩*	٠.٠٨	٠.٢١*

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠.٠٥

** العمر رُمِّز من أدنى الى أعلى •

يتبين من الجدول (١) أن الارتباط بين العمر ودليل الطموحات والتوقعات يصل الى ٠.٢٧ في مجموع العينة الكلية و ٠.١٠ في عينة المجتمع الحضري ، بينما نجد أن درجة الارتباط تبلغ ٠.٠٩ في المجتمع شبه الحضري . أما درجة الارتباط في المجتمع الريفي فتبلغ ٠.٣٧ .

هذه الارتباطات تدل على مدى الاختلاف بين العينة الكلية والعينات في الثلاثة مجتمعات محلية ، ان كبار السن لديهم درجة عالية من الطموحات والتوقعات أكثر من جيل الشباب . هذه الظاهرة تتجلى بشكل خاص في المجتمع الريفي . والحقيقة أن هذه النتائج تسترعي الانتباه وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين متغيري العمر ودليل الطموحات والتوقعات . بتعبير آخر ، هل يعني ذلك أن فئة الشباب أقل طموحا من فئة الكبار ؟ على العكس من ذلك ، ولكن النتيجة هنا جاءت غير متوقعة نتيجة لعدة عوامل ومن بين هذه العوامل :

١ - هناك عدد كبير من سكان القرى لم يتحصلوا على مستوى معين من التعليم والتدريب المهني أو على منزل حديث . وعليه تطلعو الى مستويات اقتصادية واجتماعية عالية في مجتمع تتوفر فيه فرص العمل والصعود لجميع الافراد .

٢ - هذه النتيجة ، ربما ترجع (وهذه احتمالية قوية) الى أن سكان القرى والمناطق النائية ينظرون الى سكان المدن كمثال أعلى Role Model يحتذى به ، ويجعلهم يطمحون الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية (أي خارج النسق الاجتماعي للقرية) اقتداء بالانجازات الوظيفية والتعليمية للآخرين الذين هم خارج نسقهم الاجتماعي^(١٥) .

وكما نلاحظ فهناك علاقة ارتباط سالبة بين دليل الطموحات والتوقعات ومتغير التعليم ، والمهنة ، والخلفية الحضرية (ريفي/ حضري) على مستوى العينة الكلية ومستوى عينة المجتمعات المحلية ، باستثناء

المنطقة الحضرية حيث نجد أن هناك علاقة ارتباط بين متغير التعليم والمهنة ودليل الطموحات والتوقعات • ان هذه العلاقة وان كانت ضعيفة الا أنها ذات طابع موجب •

ان هذه الارتباطات السالبة في كلا المجتمعين شبه الحضري والريفي اذا ما قورنت بالمجتمع الحضري تدل على أن الافراد في هذه المناطق يدركون تماما بأن المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية تتطلب أن يحصل الفرد على تعليم عال • وهذا بدوره يوفر فرصا متعددة لتحسين المكانة الاجتماعية ولزيادة الحراك المهني والاجتماعي عند الافراد • وعليه نجد أن الافراد في المجتمعات الفردية لديهم درجة عالية من الطموحات والتوقعات •

كما لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيري ، في تحديد الاتجاهات وطموحات أهل الريف اذا ما قورنوا بأهل الحضر • ذلك أن وسائل الاتصال الجماهيري تلعب دورا كبيرا في نقل المعرفة وتعميقها وخصوصا المتعلق منها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع انجازها في المناطق الريفية •

وطبقا لارتباط بيرسون (ر) ، فان متغيري التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري يلعبان دورا مهما في تحديد مستوى الطموحات والتوقعات في المناطق الحضرية • بينما يبدو واضحا أن متغير وسائل الاتصال الجماهيري يلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الطموحات والتوقعات بالنسبة للعيينة الكلية وعيينة المناطق شبه الحضرية والريفية • بينما الاهمية تقل في المتغيرات الاخرى في تحديدها لدليل الطموحات والتوقعات (أنظر جدول ١) •

مما سبق يتضح لنا أن هذين المتغيرين (وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم) ذا دلالة واضحة وكبيرة في تحديد دليل الطموحات والتوقعات

الا أنه يجب أن ننوه الى أن هذه العلاقة قد يشوبها نوع من التحيز خصوصا وقد يكون وراء هذه العلاقة متغيرات أخرى يعجز ارتباط بيرسون (ر) عن الوقوف عليها . ولكي نتحقق من صدق هذه العلاقة استخدمنا تحليل الارتباط المتعدد Regression Analysis الذي يساعدنا في تحديد أثر المتغيرات الدخيلة . وبذلك يمكننا حساب العلاقة الحقيقية بين هذين المتغيرين .

تشير معامل الارتباط المتعدد المعياري Standardized Regression Coefficient الى الأهمية النسبية لمتغير وسائل الاتصال الجماهيري في تحديد دليل الطموحات والتوقعات عند اجراء تحليل الارتباط المتعدد . (على سبيل المثال ، ان معامل بيتا «Beta» لمتغير وسائل الاتصال الجماهيري ٠.١٨٠ . لعينة الكلية ، ٠.٢٦٠ . لعينة المجتمع المحلي شبه الحضري ، و ٠.٢٣١ . لعينة المجتمع المحلي الريفي) . يتبين من هذه المعامل أن متغير وسائل الاتصال الجماهيري يلعب دورا كبيرا ومستقلا في تحديد دليل الطموحات والتوقعات ، بينما المتغيرات الأخرى كالعمر ، والتعليم ، والمهنة ، والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) فلا تنطوي على نفس الأهمية لتفسير هذا الدليل .

ان متغير التعليم يلعب في المجتمع الحضري دورا كبيرا ومستقلا في تحديد هذا الدليل ، اذ يفسر ١٤٪ من التباين Variance في نفس الدليل . أما في تحليلنا لمتغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية (حضري/ريفي) فقد تبين لنا أن درجة الارتباط المتعدد بين هذه المتغيرات مجتمعة ودليل الطموحات والتوقعات هي : ٠.٣٦٤ . للعينة الكلية ، ٠.٣٣٢ . لعينة المجتمع المحلي الحضري ، ٠.٣٥٦ . لعينة المجتمع المحلي شبه الحضري ، ٠.٤٣٦ . لعينة المجتمع المحلي الريفي . بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات الخمسة السابقة الذكر معا

جدول (٢)
دليل الطموحات والتوقعات
(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجموع المعلنات

مجموع العينة الكلية	دقيقة	شبه حضرية	حضرية
العمر ٠٢٣٦	العمر ٠٢٨٠	الهنـة (- ٠٢٢٣)	٣٠ تعليم
وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٨٠	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٣١	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٩٠	العمر ٠٢٧٢
الخلفية الحضرية (- ٠١٤١)	الهنـة ٠١٠٠	الخلفية الحضرية (- ٠١٥٩)	الخلفية الحضرية (- ٠٧٧)
الهنـة (- ٠١٤١)	-	العمر ٠٢٣٣	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٠٧٦
التعليم ٠٠٨٥	-	التعليم (- ٠٠٣٣)	الهنـة (- ٠٠٧٠)
٠٢٤٦	٠٤٣٦	٠٢٥٦	٠٣٣٢ = (R)
٠١٢٣	٠١٩٠	٠١٢٧	٠١١٠ = (R ²)
مربع الارتباط المتعدد			

تفسر ١٣٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١٣) للعينه الكلية ، ١١٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١١) لعيته المجتمع المحلي الحضري ، ١٢٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١٢) لعيته المجتمع المحلي شبه الحضري وأخيرا ١٩٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١٩) لعيته المجتمع المحلي الريفي من التباين لدليل الطموحات والتوقعات (أنظر جدول رقم ٢) .

→

ومن خلال هذا التحليل يتبين لنا بأن الافراد الاكثر تعليما ، والأرقى في السلم المهني ، والاكثر تعرضا لوسائل الاعلام الجماهيري هم أكثر الناس طموحا ، بمعنى آخر ، انه كلما سجل الافراد درجة عالية على سلم هذه المتغيرات (التعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري) ، كلما زادت درجتهم على مقياس الطموحات والتوقعات .

دليل نمط الاستهلاك :

جدول (٣)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك
في ثلاثة مجتمعات محلية

المجتمعات المحلية				المتغيرات المستقلة
مجموع العيته الكلية	شبه ريفية	شبه حضرية	حضرية	
٠.٣٢*	٠.٢٢*	٠.٣٦*	٠.١٦*	العمر**
٠.٤٠*	٠.٣٥*	٠.٤٥*	٠.١٦*	التعليم
٠.٣٨*	٠.٣٤*	٠.٣٧*	٠.١٩*	المهنة
٠.١٦*	٠.٠٥	٠.٣*	٠.١٣	التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري
٠.٣٣*	٠.١٢	٠.٤٧*	٠.٠٣	الغلفية العضرية

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠.٠٥
** العمر رُمز من أدنى الى أعلى .

يتضح من البيانات الواردة في جدول (٣) أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين كل المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك في المجتمعات المحلية الثلاثة (إضافة الى العينة الكلية) ويلاحظ بالنسبة للمجتمع الحضري أن العلاقة بين هذه المتغيرات ودليل نمط الاستهلاك إنما هي علاقة تتجه بثبات نحو الانخفاض إذا ما قورنت بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك في المجتمعين المحليين الريفي وشبه الحضري . هذا الانخفاض في هذه العلاقة يبدو متوقعا في البيئة الحضرية ، حيث أن سكان المدن وصلوا الى مستوى عال من الاستهلاك (وسائل التكنولوجيا العصرية : الغسالات ، جهاز اذاعة مسموع ومرئي) ويبدو في كثير من الاحيان علاقة نمط الاستهلاك بالوضع الاقتصادي والاجتماعي ضعيفة جدا ويتضح ذلك جيدا في المتوسط الحسابي لنمط الاستهلاك حيث وصل متوسط نمط الاستهلاك في المدينة ٣٧١ إذا ما قورن بـ ٣٠٨ في المنطقة شبه الحضرية و ٢٤٣ في المناطق الريفية .

ولما استخدمنا أسلوب الانحدار التدرجي لكي نقف على المتغيرات وأهميتها الترتيبية (جدول رقم ٤) تبين لنا عند فحص هذا الجدول أن متغيرات التعليم ، والمهنة ، والخلفية الحضرية والعمر والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري قد تغيرت أهميتها النسبية عند اجراء تحليل الانحدار التدرجي ويظهر أن متغير الخلفية الحضرية والتعليم والمهنة يعتبر بحق من أهم المتغيرات اسهاما في تحديد سلوك نمط الاستهلاك . ومن خلال تحليلنا لهذه المتغيرات معا توصلنا الى أن حصيلة الارتباط المتعدد هي ٤٨١ر٠ في العينة الكلية ، أي أن هذه المتغيرات معا تفسر ٢٣٪ (مرتبط الارتباط المتعدد = ٢٣ر٠) من التباين في دليل نمط الاستهلاك . بينما بلغت حصيلة الارتباط المتعدد ٥٩٤ر٠ و ٣٩١ر٠ في المجتمعات المحلية ، وشبه الحضرية والريفية . بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات معا تفسر

٣٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.٣٥) و ١٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١٥) من التباين في دليل نسط الاستهلاك في المجتمعين المحليين شبه الحضري والريفي على التوالي .

بالرغم من الاهمية النسبية لمتغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية فقد تغيرت أهميتها في التحليل التدرجي ، بيد أن هذه المتغيرات احتفظت بأقل أهمية في البيئة الحضرية . لقد كانت حصيلة الارتباط المتعدد لكل هذه المتغيرات معا ٢٧١ر٠ ويعني هذا في لغة الاحصاء أن هذه المتغيرات معا تفسر ٠٧ر٠٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.٠٧) من التباين في دليل نسط الاستهلاك في المجتمع المحلي الحضري . بينما يتبين لنا في المجتمع شبه الحضري من البيانات التي أمامنا أن متغير الخلفية الحضرية يبقى في الصدارة من الناحية الترتيبية بالنسبة للمتغيرات الاخرى (انظر جدول ٤) .

يتضح أيضا من نفس الجدول أن الارتباط المتعدد لجميع المتغيرات معا وصل الى ٥٩٤ر٠ ، بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات معا تفسر ٣٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.٣٥) من التباين ، دالةً على نسط الاستهلاك . أما في المجتمع المحلي الريفي ، فاننا نلاحظ أن متغيري التعليم والمهنة يسهمان اسهاما جوهريا وحقيقيا في الوقوف على نسط الاستهلاك . فعندما أجري التحليل الاحصائي (الانحدار التدرجي) تبين لنا أن متغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) معا تمخضت عن ارتباط ٣٩١ر٠ والذي يعني احصائيا أن هذه المتغيرات معا تفسر ١٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠.١٥) من التباين في نسط الاستهلاك .

جدول (٤)
دليل نمط الاستهلاك
(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمعات التعليمية				
مجموع العينة الكلية	ريفية	شبه حضرية	حضرية	
التعليم ٠١٦٣	التعليم ٠٢٥٨	الخلفية الحضرية ٠٣٥٥	المهنة ٠١٤٣	
الخلفية الحضرية ٠١٧٠	المهنة ٠٢٠٩	المهنة ٠١٦٤	وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٥٢	وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٤٦
المهنة ٠١٦١	العمس ٠٠٥٥	العمس (- ٠١٥١)	العمس ٠١٤٦	الخلفية الحضرية (- ٠٠٥٣)
وسائل الاتصال الجماهيري ٠١١٦	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٠٤١	وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٣٩	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٠٥٧	التعليم ٠٠٢٣
(- ٠٠٨٨) العمس				
٠٤٨١	٠٢٩١	٠٥٩٤	٠٢٧١ = (R)	الارتباط المتعدد
٠٢٣١	٠١٥٣	٠٢٥٣	٠٠٣٧ = (R ²)	مربع الارتباط المتعدد

دليل تحرير المرأة :

جدول (٥)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل تحرير المرأة
في ثلاثة مجتمعات محلية

المجتمعات المحلية			
مجموع العينة الكلية	شبه ريفية	حضرية	المتغيرات المستقلة
٠.٢٨*	٠.٣٠*	٠.٤٥*	العمر**
٠.٣٣*	٠.٣٤*	٠.٥٠*	التعليم
٠.١٤*	٠.١٤	٠.٣٤*	المهنة
٠.٢٩*	٠.١٨*	٠.٤٢*	التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري
٠.٠٧	٠.١٠	٠.١٩*	الخلفية الحضرية

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠.٥

** العمر رمُز من أدنى الى أعلى .

عند فحص البيانات السابقة (جدول ٥) يمكننا القول بأن متغيرات التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري والعمر برزت كمتغيرات ذات أهمية تحديد دليل تحرير المرأة في العينة الكلية ، بينما تبدو المهنة أقل أهمية في هذا الخصوص . أما متغيري التعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري فينطويان على أهمية واضحة بالنسبة للمجتمع الحضري . وبذات الوقت نجد أن الصورة تختلف في المجتمع شبه الحضري حيث أن كل هذه المتغيرات (العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري والخلفية الحضرية) لعبت دورا أساسيا في تحديد دليل

تحرير المرأة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان متغيري المهنة والخلفية
الحضرية أقل أهمية في تحديد نفس الدليل في المجتمع الريفي •

مما سبق يتبين لنا أن التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري
يلعبان دورا أساسيا في احداث التغير في مواقف الافراد ، بمعنى آخر ،
انه كلما ارتفع مستوى التعليم ، كلما زادت درجة التعرض لوسائل
الاعلام الجماهيري ، وكلما تغير موقف الفرد تجاه المرأة ودورها في
المجتمع (المجتمعات الثلاثة المدروسة) ، أما متغيري المهنة والاقامة فهما
الأكثر أهمية في المنطقة شبه الحضرية •

ولما أجرينا تحليل الانحدار التدرجي (أنظر جدول ٦) لكي نقف
على المتغيرات وأهميتها الترتيبية وجدنا أن متغيري التعليم والتعرض
لوسائل الاعلام الجماهيري هي الأكثر أهمية بالترتيب في التحقق من
الغرض السابق • فقد كانت معامل بيتا المعيارية المتعلقة بالعينة الكلية
لمتغير التعليم ٣٣٢ر٠ أي أن متغير التعليم يفسر ١١٪ (مربع الارتباط
المتعدد = ١١ر٠) من التباين في دليل تحرير المرأة • أما معامل بيتا
المعياري لمتغير وسائل الاعلام الجماهيري لنفس العينة فكان ٢٦٦ر٠
أي أن هذا المتغير يفسر ٠٧ر٠٪ فقط (مربع الارتباط المتعدد = ٠٧ر٠)
من التباين في نفس الدليل • عندما نحلل هذه المتغيرات معا نحصل على
ارتباط متعدد ٤٤٣ر٠ ويعني ذلك احصائيا أن هذه المتغيرات معا تفسر
١٩٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٩ر٠) من التباين في دليل تحرير
المرأة • يتبين لنا أيضا من الجدول السابق أن النمط السائد في العينة
الكلية يظهر بشكل واضح في كل من المجتمعات الثلاثة المدروسة • حيث
نجد أن متغيري التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري يتميزان
بأهمية خاصة في تحديد دليل المرأة •

جدول (٦)
دليل تحرير المرأة
(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمع				
مجموع العينة الكلية	ريفية	شبه حضرية	حضرية	
التعليم ٠٣٣٢	التعليم ٠٧٣٦	التعليم ٠٣٥٤	التعليم ٠٤١٨	
وسائل الاعلام الجماهيري ٠٢٦٦	وسائل الاعلام الجماهيري ٠١٣٤	وسائل الاعلام الجماهيري ٠٢٨٦	وسائل الاعلام الجماهيري ٠٢٠٩	
المهنة (- ٠١٥٥)	العمر ٠١٣٦	العمر (- ٠١٥٥)	المهنة (- ٠١٥٠)	
العمر (- ٠١١٠)	المهنة (- ٠٠٧٥)	الخلفية (- ٠٠٥٨)	العمر ٠٠٢٩	
الخلفية العضرية (- ٠٠٧٢)	الخلفية العضرية ٠٠٤٩	-	الخلفية العضرية ٠٠١٤	
٠٤٤٣	٠٣٨٥	٠٥٩٨	٠٤٠٤ = (R)	الارتباط المتعدد
٠١٩٦	٠١٥٠	٠٣٥٨	١٠١٦٣ = (R ²)	مربع الارتباط المتعدد

دليل تنظيم الاسرة :

جدول (٧)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل تنظيم الاسرة
في ثلاثة مجتمعات محلية

المجتمعات المحلية				
مجموع العينة الكلية	شبه حضرية	حضرية	المتغيرات المستقلة	
٠.٣٩٠	٠.١٦*	٠.٤٨*	٠.٣٥*	العمر**
٠.٤٢*	٠.٠٦	٠.٥١*	٠.٤٠*	التعليم
٠.٣١*	٠.٠٢	٠.٣٥*	٠.٢٦٠	المهنة
٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٢١*	٠.٠١	التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري
٠.٢٥*	٠.٠٦	٠.٣٨*	٠.١٢	الخلفية الحضرية

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠.٠٥

** العمر رمز من أدنى الى أعلى .

يبدو واضحاً من الجدول ٧ أن التعليم ، والعمر ، والمهنة والخلفية الحضرية ظهرت واضحة كمتغيرات ذات دلالة احصائية بالنسبة لتحديد مواقف الافراد واتجاهاتهم من دليل تنظيم الاسرة فيما يتعلق بالمجموع الكلي للعينة . أما بخصوص المجتمع الحضري فإنه يسير في نفس اتجاه العينة الكلية .

ان متغيرات التعليم ، العمر ، الخلفية الحضرية ، المهنة والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري تمثل أهمية بالغة في الارتباط بدليل تنظيم الاسرة في المجتمع شبه الحضري . أما في المجتمع الريفي ، فيبدو واضحاً

أن متغير العمر هو الذي يرتبط بدليل تنظيم الأسرة ولا تمثل بقية المتغيرات أهمية تذكر . كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن هناك علاقة ضعيفة بين التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري ودليل تنظيم الأسرة في كل من العينة الكلية وعينة المجتمع الريفي ، باستثناء المجتمع شبه الحضري حيث أن العلاقة بين هذين المتغيرين تبدو أنها متوسطة المدى . هذه الارتباطات المنخفضة بين المتغيرين تبدو واضحة لان المبحوثين في هذه المجتمعات يميلون الى تسجيل درجات ضعيفة عند الاجابة على السؤال المتعلق بتقبلهم لبرنامج تنظيم الأسرة .

يوضح لنا هذا الجدول معامل بيتا «Beta» المعيارية لمتغير التعليم ٢٢٨ر٠ ومتغير العمر (- ٢٠٢ر٠) للعينة الكلية كمتغيرين أساسيين ومستقلين في تحديد دليل تنظيم الأسرة . ولكن عندما نحلل الخمس متغيرات معا كوحدة واحدة يبين لنا نفس الجدول أن الارتباط المتعدد يبلغ ٤٥٨ر٠ أي أن هذه المتغيرات معا تفسر ٢٠٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٢٠٩ر٠) من التباين في دليل تنظيم الأسرة في العينة الكلية . أما اذا فحصنا نفس الجدول نجد أن المجتمع الحضري يسير في نفس الاتجاه . أي أن متغيري التعليم والعمر يلعبان دورا أساسيا ومستقلا في تحديد دليل تنظيم الأسرة وحدد معامل بيتا لمتغيري التعليم والعمر بـ (٢٥٧ر٠) ، و (- ١٩١ر٠) . فإذا أخذنا كل هذه المتغيرات معا في الاعتبار ، نحصل على ارتباط متعدد ٤٣٥ر٠ (مربع الارتباط المتعدد = ١٩٠ر٠) أي أن هذه المتغيرات معا تفسر ١٩٪ من التباين في دليل تنظيم الأسرة في عينة المجتمع الحضري . أما فيما يتعلق بعينة المجتمع شبه الحضري فان البيانات السابقة تمثل نمطا يختلف عن الانماط السائدة في العينتين السابقتين (العينة الكلية وعينة المجتمع الحضري) . حيث

جدول (٨)
دليل تنعيم الأسى
(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمع				
مجموع العينة الكلية	ريفية	شبه حضرية	حضرية	
التعليم ٠٢٢٨	العمر (- ٠٢٤٤)	التعليم ٠١٦٥	التعليم ٠٢٥٧	
(- ٠٢٠٢) العمر	الخلفية الحضرية (- ٠٠٨٢)	العمر (- ٠٢٩٥)	(- ٠١٩٠)	
الخلفية الحضرية ٠٧٠	المهنة (- ٠٠٨٢)	الخلفية الحضرية ٠٢١٣	المهنة ٠٧٤	
المهنة ٠٥٥	وسائل الاتصال الجماهيري (- ٠٠٢٩)	المهنة ٠١٠٠	وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٤	
وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٠	التعليم (- ٠٠٢٩)	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٠	-	-
٠٤٥٨	٠٢١٨	٠٥٨٩	٠٤٣٢ = (R)	الارتباط المتعدد
٠٢٠٩	٠٢٤٧	٠٣٤٦	٠١٩٠ = (R ²)	مربع الارتباط المتعدد

نجد أن هذه المتغيرات الخمسة تفسر أكثر من ٣٥٪ من التباين في دليل تنظيم الأسرة • أما في عينة المجتمع الريفي فإن العمر (بيتا ٠٢٤٤) وحده هو المتغير الحقيقي والمستقبل بالنسبة لدليل تنظيم الأسرة • إن باقي المتغيرات لا يعتد بها بالنسبة لتحديد هذا الدليل • ولكن عندما نأخذ كل هذه المتغيرات في الاعتبار نجدها تفسر ٠٠٤٪ فقط من التباين في تحديد دليل تنظيم الأسرة في المجتمع الريفي •

لا شك أن هذه النسبة تعكس أن هناك علاقة ضعيفة بين هذه المتغيرات ودليل تنظيم الأسرة ، وهذه بطبيعة الحال نتيجة متوقعة في المجتمعات الريفية بصفة عامة - والمجتمع الريفي لا يشذ عن هذه القاعدة - حيث أن الأفراد في المجتمع المحلي الريفي يميلون إلى زيادة عدد أفراد الأسرة لما لهذا العدد الكبير من الأطفال من أهمية اجتماعية واقتصادية •

خلاصة البحث :

هذا البحث صمم أساساً لدراسة أنماط التحديث على مستوى المجتمع المحلي • وبالتالي تناولنا بالتحليل أربع أبعاد للتحديث وعلاقتها بخمس متغيرات هي : العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) • كما اعتمدنا في بيانات هذا البحث على مقابلة أجريت مع ثلاثمائة أسرة مقسمة بالتساوي على ثلاث مجتمعات محلية ، وتم اختيار هذه الأسر عن طريق العينة العشوائية المنتظمة • وأجريت المقابلة مع رب الأسرة • وفيما يلي موجز أهم نتائج البحث :

أولاً : أن الارتباطات بين المتغيرات المستقلة (العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية) ودليل

الطموحات والتوقعات تختلف من مجتمع محلي لآخر ، فمتغير العمر ، التعليم ، والمهنة تبدو أهميتها واضحة في المجتمعات المحلية الثلاثة أكثر من متغيري التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية ، خصوصا فيما يتعلق بارتباطهما بدليل الطموحات والتوقعات .

غير أن النتيجة تبدو مختلفة اذا أدخلنا أسلوب الانحدار التدرجي المتعدد Multiple Regression ، حيث نجد أن متغير التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري أكثر المتغيرات ثباتا بالنسبة للتنبؤ بدليل الطموحات والتوقعات في المجتمعين شبه الحصري والريفي . ان متغير التعليم يصبح بالغ الاهمية بالنسبة لتحديد نفس الدليل في المجتمع الحصري . كما نستنتج أن وضع المتغيرات الواردة في معادلة الانحدار التدرجي قد تغير وأن متغيرات العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية معا تفسر نسبيا مدى التباين في دليل الطموحات والتوقعات في المجتمع الريفي أكثر منه في المجتمعين الحصري وشبه الحصري .

ثانيا : نستنتج من البيانات الواردة في هذا البحث أن الارتباطات المتبادلة بين المتغيرات الأساسية ودليل نمط الاستهلاك انما هي أكثر أثرا في تحديد نمط الاستهلاك في المجتمع شبه الحصري منه في المجتمعين الحصري والريفي ، وذلك لما يتسم به المجتمع الحصري من خصائص اجتماعية بنائية في مرحلة الانتقال من الوضع الريفي الى الوضع الحصري . حيث أن متغيرات الخلفية الحضرية ، والمهنة والعمر ، والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري لها أثر كبير بالنسبة للتنبؤ بدليل نمط الاستهلاك في المجتمع شبه الحصري . أما التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والعمر ، والمهنة لم يكن لها أثر واضح في تحديد نفس الدليل في المجتمع الحصري . بالنسبة للمجتمع الريفي فان متغيري التعليم والمهنة يلعبان

دورا أساسيا في تحديد نمط الاستهلاك . هذا من جهة ومن جهة أخرى اذا حللنا كل المتغيرات معا يتضح أن هذه المتغيرات تبقى ذات أهمية واضحة لأنها تفسر مدى التباين في دليل نمط الاستهلاك في المجتمعات شبه الحضرية ، الحضرية والريفية .

ثالثا : أظهرت النتائج أيضا ، أن التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري متغيران ثابتان وأساسيان في تحديد مواقف الافراد واتجاهاتهم حول قضايا المرأة ودورها في المجتمع . ومما أكدته النتائج أيضا ، أن متغير العمر يعتبر متغيرا ثابتا ومستقلا في المجتمعات الثلاثة بالنسبة لتحديد دليل تحرير المرأة . هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين لنا من هذا التحليل أن متغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والخلفية الحضرية أكثر أهمية ودلالة في تفسير دليل تحرير المرأة في المجتمع شبه الحضري ، منه في المجتمع الحضري أو الريفي .

رابعا : أظهرت التحليلات للبيانات الميدانية أن الارتباط بين دليل تنظيم الاسرة والمتغيرات الخلفية كانت أكثر وضوحا في المجتمع شبه الحضري منه في المجتمعين الحضري والريفي . فلقد بينت التحليلات الاحصائية أن التعليم ، والعمر والخلفية الحضرية والمهنة هي أكثر المتغيرات أهمية في تحديد نفس الدليل . فبالرغم من الاختلافات في العملية الترتيبية لهذه المتغيرات من مجتمع محلي لآخر ، إلا أن التحليلات أكدت أن متغير العمر هو أكثر المتغيرات أهمية في تحديد دليل تنظيم الاسرة في المجتمعات الثلاثة المدروسة . وبذات الوقت ان العمر والتعليم هما أكثر أهمية في المجتمع الحضري وشبه الحضري . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أظهرت التحليلات الاهمية الكبرى لمتغيري الخلفية الحضرية والمهنة في تحديد دليل تنظيم الاسرة في المجتمع المحلي

شبه الحضري . عندما حللنا المتغيرات الخلفية معا أظهرت البيانات الميدانية أن هذه المتغيرات (العمر ، والتعليم ، والمهنة ، والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والخلفية الحضرية) أكثر أهمية بالنسبة لتحديد تنظيم الاسرة في المجتمع شبه الحضري منه في المجتمعين الآخرين . الحضري والريفي •

الاسهامات العلمية والتطبيقات العملية :

أ - الاسهامات العلمية :

ان فهمنا لظاهرة التحديث في المجتمع الليبي المعاصر لا زالت محدودة على المستويين النظري والعملي ، وذلك لقلة الدراسات الجادة لمحاولة فهم هذه الظاهرة فهماً اميريقياً • غير أننا نؤكد أنه بالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي في ليبيا الا أنها لم تبحث الا في الجوانب النظرية لهذا المفهوم • وخلافا لتلك الاتجاهات النظرية الصرفة ، فان جهودنا في هذا البحث انصبت بالدرجة الاولى على تحليل مظاهر التحديث والعوامل المؤثرة في هذه العملية • ان هذه المحاولة الجديدة من نوعها هي محاولة لدراسة التحديث من منظور مقارن Comparative approach على مستوى المجتمع المحلي ، مستخدمين أساليب احصائية متقدمة لاختيار الفروض وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الاسهامات العلمية لهذا البحث في رأينا تكمن في :

١ - تناول هذا البحث تحليلاً كاملاً لمظاهر التحديث على مستوى المجتمع المحلي (هذا الاتجاه لم يكن سائداً في البحوث السابقة في دراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي المعاصر) •

٢ - تمثل هذه الدراسة خطوة منهجية مقننة لدراسة مظاهر التحديث على مستوى المجتمع المحلي •

ب - التطبيقات العملية :

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين بعض المتغيرات الاجتماعية وأبعاد التحديث ، كما أن هناك علاقة ضعيفة وفي أغلب الأحيان عكسية بين هذه المتغيرات ، ومما أكدته النتائج أن هناك علاقة بين التعليم ودليل حقوق المرأة • أي أنه كلما زاد التعليم لدى المبحوثين كلما زادت قابليتهم في تبني الاتجاهات الايجابية حول قضايا المرأة • اذن التعليم يعتبر متغيرا أساسيا في تحديد اتجاهات الافراد وسلوكهم واتخاذهم مواقف تقدمية بالنسبة لتحرر المرأة • وعلى هذا الاساس فان التركيز على المؤسسات التعليمية ودورها في عملية التحديث أمر ضروري في كل المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على حد سواء • ان التعليم يلعب دورا أساسيا في عملية التحديث وفي احداث التغير في مواقف الافراد واتجاهاتهم التقليدية حول المرأة ودورها في المجتمع • وهذا يجعل المرأة تشارك في العملية الانتاجية وتتخلص من الادوار التقليدية المكبلة لحركتها ، وطبيعتها وتساهم بكل حرية وعزم في عملية التقدم الاجتماعي والثوري • ولما كان الهدف الاساسي للمجتمع الليبي هو التغير الموجه (التحديث) فاننا نرى أنه من الضروري التركيز باستمرار على قطاع التعليم ، ووسائل الاعلام الجماهيري بشكل خاص باعتبارهما مؤشرين حقيقيين يعكسان ظاهرة التحديث كما أنهما يعتبران وسيلة هامة من وسائل التحديث ، ان زيادة اللامركزية في الخدمات والمرافق ، والصناعات ، والتنمية المكانية وانتشار المراكز الحضرية ، وزيادة الانشطة الاقتصادية ، كل هذه العوامل متضافرة قد تسخض عنها تغير جذري في البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية • ومما لا مجال للشك فيه أن هذه المتغيرات ستعكس على السلوك الاجتماعي للافراد وعلى اتجاهاتهم الحياتية ، ومشاركتهم الفعالة في عملية التحول الاجتماعي والثوري •

كما أوضحت البيانات في هذا البحث بأن المبحوثين الأصغر سناً هم أكثر قابلية للتغير من الجيل الكبير ، وهذا لا شك مؤشر ذو دلالة كبيرة في مجال التغير الاجتماعي والتحديث حيث أن هذا الجيل سيكون عنصراً فعالاً في حركة التغير الاجتماعي •

فضلاً عن كل ما تقدم يمكننا أن نشير إلى أن الهوية الاجتماعية والاقتصادية بين قرى ومدن الجماهيرية بدأت في التقلص وإن المجتمع العربي الليبي بدأ يسير نحو المساواة والعدالة الاجتماعية نتيجة للتطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في تحديث المجتمع الليبي وتحوله من مجتمع متخلف إلى مجتمع عصري جديد قائم على تكافؤ الفرص أمام الأفراد وعلى جمهرة التعليم والقضاء على احتكار المعرفة من قبل فئة معينة وعلى وضع وسائل الاتصال الجماهيري في خدمة الشعب وتوعيته •

★ ★ ★

الهوامش :

1. Neil Smelser, *Essays in Sociological explanation*, Prentice Hall, ing.; Engles and Cliffs, New Jersey 1968, p. 129.
2. Ibid, p. 126.
3. Ibid, p. 129.
4. Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society : Modernizing The Middle East**, New York, Free Press, 1958.
5. T. Parsons, «Some Considerations ou the Theory of Social Change», *Rural Sociology*, 26, iii, Sept. 1961.
6. «Evolutionary Universals in Societies». *American Sociological Review*, Vol. 24, No. 3, June 1964, pp. 339 - 57.
7. A. Inkeles, et. al., **Becoming Modern : Individual Chang in Six Developing Countries**, Harvard University Press, Cambridge, mass., 1974., pp.
8. Ibid., p. 145.
9. Joseph Khal A. **Measurement of Modernization : A Study of Values in Brazil & Mexico.** Austin & London : University of Texas Press, 1968.
- 10 - د • جهينة سلطان سيف العيسى • التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢٠ .
- 11 Khal, 1968.
12. Everett Rogers., et. al., **Modernization Among Peasants : The impact of Communication** New York, Free Press, 1969.
13. Ibid., p. 33.
14. Ibid., p. 22.
15. Ibid., p. 213.